حملة استنكار واسعة تنديداً بقمع الصحفيين

الاهالي

الاثنين ١٩٩٧/٥/٢٦ العدد (٣١١) - الثمن (١٥٠) فلساً

في مؤتمر صحفي عقدته لجنة التنسيق العليا :

احزاب المعارضة تتعهد بمواصلة العمل لاسقاط قانون المطبوعات المؤقت

نواب المعارضة يطالبون بتشكيل لجنة للتحقيق بحادث الاعتداء على الصحفيين

رئيس تحرير الاهالي يقبع في سجن الجويدة

احزاب المعارضة تطالب رئيس الوزراء السماح بتكفيله و الافراج عنه

جنرالات الجيش التركي ينفذون مخططاً لسلخ كردستان العراق

ردآ على قرار سلطة الحكم الذاتي بحظر بيع الاراضي لليهود :

امريكا تهدد بحجب المساعدات .. واسرائيل تشتكي للامم المتحدة

باعتراف مدير الرقابة والتفتيش :

فساد مالي في سلطة الحكم الذاتي كلفته ٣٢٦ مليون دولار

احتجاجاً على قانون المطبوعات

استقالة فورية لخمسة نقباء والاخرون بعد ثلاثين يوماً

استقالات في الحزب الديمقراطي الوحدوي

شارون يطرح خطةً للسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية

الخطة تدعوا الى إبقاء ٥٠٪ من اراضي الضفة الغربية تحت سيطرة اسرائيل

رأي الاهالي

منهج الفرض المعلن

تقوم ممارسة الديمقراطية على اركان عديدة يؤلف الرئيسي منها ثلاثة :

الركن الاول : قانون الانتخابات النيابية الذي يضمن ديمقراطية التمثيل النيابي ، ويصون حق الشعب باختيار ممثليه بحرية ونزاهة . ويكون دور الحكومة صيانة هذه العملية . . وعكس ذلك تخالف الدستور ، والارادة الشعبية .

والركن الثاني : قانون المطبوعات والنشر الذي يضمن حرية النشر والتعبير وحق الفرد والجماعات في المشاركة في صياغة الرأي العام الوطني كحصيلة لتفاعلات المجتمع الحي .

والركن الثالث : قانون الاحزاب السياسية الذي يضمن حرية العمل السياسي المنظم في اطار حركة المجتمع

لقد قامت الحكومة حتى الآن بهدم الركن الاول والركن الثاني . . فاصدرت قانونين مؤقتين لا مثيل لهما في جميع بلدان العالم دون استثناء .

وعلى الرغم من الملاحظات العديدة على قانون الاحزاب الحالي ، فان الحكومة تقدم العديد من التهديدات المباشرة وغير المباشرة ضد الاحزاب والمقصود هنا احزاب المعارضة التي تمثل الاتجاهات اليسارية والاسلامية والقومية ، بحيث يبدو أن الركن الثالث مهدد بالتعديل على طريقة القانونين الآخرين

والذي يستغربه المواطنون ليس اتخاذ الحكومة لاجراءات وسن قوانين تعيدهم الى ظلمات الاحكام العرفية ، فهذه معروفة وخبروها وفشلت

البقية .... ص ١٠

الأردن مهدد والعرب لا غيرهم تحدد دوره

طارق مصاروه

جاء الوقت الآن ، بعد وادي عربة وبعد اوسلو اننا كنا نتعامل مع اسرائيل ومع الولايات المتحدة ، بحسن نية الشرقي الساذج . طبعا بحسن نيتهما ازاء السلام ، والازدهار كما ان اخواننا المصريون يتصدرون المرحلة التي تلي كامب ديفيد !!فتوقيع اسرائيل على اتفاقيات السلام او معاهدته لا تعني شيئا .. حتى بعد موافقة «الكنيست» شبه الاجمالية عليها . وتوقيع الرئيس كلينتون بالحبر وبدموعه التي تساقطت نتيجة غبار وادي عربة ليس اكثر من دعاية تلفزيونية وصحافية تماما

كدعاية الصابون واطعمة القطط المعلبة - فلا هو ضامن لتنفيذ المعاهدة ولا هو كافل لها واذا كنا نحن لم نطلب منه تحديد دوره فلماذا يحدد هو دوره ؟ ذلك ان الدستور الامريكي - هل نقرأه ولو مرة واحدة ؟ لا يعطي للرئيس حق التوقيع على شيء ، الا بعد موافقة الكونغرس حتى حين يعلن كقائد اعلى للقوات المسلحة قبول الشاذين جنسيا في الخدمة التطوعية !!قال رئيس الوزراء الاردني وقتها ، وهو ذاته الآن - اننا استرددنا حقوقنا في المياه والارض وهذا هو المبرر الاساسي لقبول الاردنيين بمعاهدة السلام بعد ان ذهب الفلسطينيون الى السلام دون وفدهم الرسمي ، ودون مظلتنا . هل تريدون ان تكونوا فلسطينيين اكثر من الفلسطينيين وقتها عارض الاردنيون الذين عارضوا ليس لانهم ضد استرداد المياه والارض ، وليس لاننا يجب ان ننتظر السوريين واللبنانيين او ان سياساتنا يجب ان تكون تكون رهينة الرضى او عدم الرضى الفلسطيني وانما هي المعارضة لنوعية التعامل بالثقة مع

اسرائيل ومع الولايات المتحدة وهي المعارضة لعكس الفكرة الاساسية وهي ان الضعيف في الحرب لا يمكن ان يكون قويا بالسلام . الآن علقنا نحن في الاردن ، فاقتسام المياه او مشروعاتها التي تم الاتفاق على تفاصيلها مناصفة على ما اتفق انه لنا وهو قادر الآن ان يأخذ كل حصة الاردن دون ان يرتفع صوت حقيقي يقف الى جانب حقنا ، فشارون يمثل الناس الذين يحتقرون كل اتفاق مع العرب وقد تراجع عام ١٩٨٢ بعد غزو لبنان عن حلمه الدائم واستقال كوزير للدفاع ، لانه لم يكن يؤمن بالانسحاب من بيروت او من اي شبر من لبنان الا بعد اذعان كل اللبنانيين ، لشروط السلام الذي حاول فرضها ، وهو مستعد الآن للاستقالة من حكومة الليكود وحلفائه اذا كان مطلوب منه ان يوافق على اعطاء الاردن حصته المتفق عليها من المياه ... رغم انه وافق على المعاهدة في الكنيست فالرجل وافق لكنه وافق على الطعم الذي تم تثبيته بالسنارة !! اذا وافقت اسرائيل على حقنا في المياه فيجب ان توافق هي والولايات المتحدة على اقامة سد الوحدة داخل الاراضي الاردنية !!فليس من المعقول ان يقبل عقل انتظار «متحنا» مياها من طبريا ، فشارون يرفض مبدا ان يكون للاردن حقوق في طبريا مثلما يجب الاردن ان يرفض ان يكون حقه المائي مرهونا بيد الاسرائيليين لا في طبريا ولا في سدود تستطيع هي التحكم بها ، ولا بانتظار وقف جريمة تلويث نهر الاردن الذي يمكن ا يعطينا - ويعطي الفلسطينيين في المستقبل - كميات من الماء هي حقنا بكل المشروعات الامريكية خلق لنا عملاء الامريكيين هنا وهم ان السوريين «غلبونا» في مشروع سد الوحدة ، وخلقوا للسوريين وهم ان الاردنيين لا يستطيعون تنفيذ المشروع

لاسباب مالية ، وانهم غير مستعدين للوقوع تحت التهديد الدائم خاصة وان السوريين اغلقوا الحدود مع الاردن اكثر من مرة ، فلماذا لا يقطعوا المياه ذهب وزير المياه والري الاردني - وهو خبير كبير في اختصاصه - ليناقش تنفيذ الاتفاقات التي كان هو في صلبها ايام كان خبيرا وكان وزير البنى التحتية الاسرائيلي شارون يجلس قبالته على المائدة . واكتشف الوزير الاردني انه امام مفاوضات جديدة وليس تنفيذ اجندة اتفاقات فانسحب من الجلسة وكان يمكن ان يبقى كل شيء طي الكتمان ذلك ان المباحثات ذاتها لم تكن معلنة او لنقل سرية ، لولا ان الامير حسن الذي كان مقررا ان يلتقي بنتنياهو في مواجهة الباقورة وان يحضر حفل اللطم اليهودي الذي وقع في «احتفال» اليهود بذكرى الهولوكوست النازي لولا ان الامير تدارك الموضوع ، وامتنع عن اللقاء وعن حضور حفل اللطم . هناك «عقلاء» لا يريدون وصول العلاقات الى حالة الصدام بين طرفي السلام وهؤلاء يحاولون تطويق مازق المياه بسوء الفهم ، او بانه اختلاف

بسيط ، او بان المياه لا علاقة لها بالاوضاع السياسية ! وهذا كله هروب من الوصول الى المازق ، وتأجيل له . فقد اكتشف الاردنيون انهم لم يستردوا مياههم ، وان ارضهم التي استردوا كانت صحراء يأخذ الاسرائيليون مياه آبارها ، وان عدم احترام اسرائيل لحقوقهم الموقع عليها لا يضمن «اعترافها» بحدودها الغربية . يكفي ان يكتب صحافي اردني مقالا واحدا ليكون تحريضا على الارهاب وليدخل الجيش الاسرائيلي لعمان ، او للشونة ويكفي ان يتراجع صاحب املاك واحد اجر ارضه لشركة اسرائيلية لان يقوم الجيش الاسرائيلي بحماية حقوق الاسرائيليين .

هذا ما نبهنا اليه منذ البداية : السلام اسرائيلي اي انه لمصلحة اسرائيل ، تنفذ منه ما تشاء ، وتخرق من اتفاقاته ما تشاء ، واذا لم يعجبك ان تبلط البحر الاحمر فعندك البحر المتوسط !! عندك واشنطن وعندك مجلس الامن ، فاختر ايهما ؟ لكن من المؤكد انك لا تملك ان تفعل شيئا خاصة وان الشطار قطعوا ما بين الاردن والعراق ، وبين الاردن وسورية ، وزرعوا شكوك الدنيا مع الفلسطينيين فماذا يبقى للاردن من حلفاء حقيقيين ؟ وهل يصدق احد ان هناك رايا عاما دوليا ، يقبل قادته ان يصادموا الولايات المتحدة والصهيونية العالمية ، من اجل بلد لاتهتم امته بمصيره ، مثلما لا يهتم هو بمصيرها ؟ وهل نستطيع فهم عمق الكارثة العراقية غير «الشقيقة» على الشعب العراقي الجائع ؟؟ هل نستطيع فهم عمق المعنى الاستراتيجي للتحالف التركي - الاسرائيلي ، وحجم خطورته على سورية وعلى العراق وعلى ايران ؟ نعتقد اننا «اذكياء» لاننا وقعنا بسرعة ، ولكننا لم نلزم احدا بتمويل مشروعات المياه قبل التوقيع ، ولم نلزم الامريكيين بقبول

فهمنا للحق المائي الاردني ، والماخذ الذي نحول منه حصصنا المائية خاصة وان ٩٠٪ منها من اليرموك !! لقد انسحب الاسرائيليون من ارضنا ولكننا اعدناها صحراء كما كانت ، مع اننا نملك آبارا فيها ، فلماذا لم نلزم الامريكيين بكلفة المشروعات الزراعية ؟؟ ولماذا لم نوزع الارض على مئات المهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل ؟لقد قبلنا مجازفة ان نكون اول الموقعين لكننا لم نأخذ ثمن المجازفة ، فالقول باننا لا نريد السلام لذاته هو قول له علاقة بشعر الطرماح وليس بحقائق القرن العشرين فنحن اخذنا منذ عام ١٩٦٧ ثمن الحرب من اشقائنا العرب . فلماذا اذن لم نحارب من اجل الحرب لذاتها ؟ لقد كنا ، وما زلنا نقول : ان السلام هو سلام اسرائيلي ، لمصلحة اسرائيل ولمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، وحتى الآن لم يثبت ان السلام عربي - فقد كان اتفاق كامب ديفيد سلاما مصريا ... ومصر اخذت ثمنه مع ان هذا الثمن اقل مما يجب ولم ننجح حتى في ان يكون السلام القائم الآن سلاما اردنيا ولمصلحة الاردن . فالاسرائيليون كذابون وهم يريدون بكل صراحة ان تكون الصحراء بينهم وبين العراق «فارض اسرائيل» في خرائط حزب الليكود تشمل الاجزاء الخضراء من الاردن وهم لم يعلنوا ابدا تنازلهم عن هذا «الجزء» من ارض اسرائيل ... هم كذابون والامريكيون اكذب لانهم اكثر هيمنة من اليهود !! وهذا كلام معناه ان الاردن هو جزء مهدد من الوطن العربي . وان العرب لا غيرهم هم سنده ، ومداه الرحيب . فالعراق الجائع يعطينا ٣٠٠ مليون دينار سنويا !! هل يعطينا احد نقدا ودون شروط مثل هذا العطاء العظيم

اديب عباسي .. شهيد فلسطين

● رسمي ابو علي

يكاد الامر لا يصدق ..

نفهم ان يندفع شباب في ربيع العمر لتحدي جنود الاحتلال فيستشهدون ويجرحون ..نفهم ان يندفع شاب لم يعد يطيق مزيداً من الظلم والعذاب فيفجر نفسه في احد مواقع العدو ..

نفهم ان يعتصم البعض في قمة جبل ابو غنيم ناصبين خيمتهم في قلب البرد حيناً وفي مهب رياح الخماسين حيناً اخر ..

نفهم ان يضرب انسان او اخر بضعة ايام عن الطعام احتجاجاً على هذا العدوان او ذلك التعسف ..

نفهم كل هذا ونستوعبه

اما ان يقوم رجل طاعن في السن تجاوز التسعين بالاضراب عن الطعام حتى الموت احتجاجاً على امر بعينه هو الاستيطان الاسرائيلي في جبل ابو غنيم .. فهذا امر لا نفهمه بسهولة ، امر يجب ان نتوقف عنده طويلاً كونه حدثاً خارج المألوف وفوق العادي وخارقاً لكل النصوص السائدة ..

لكن ربما تخف دهشتنا قليلاً إذا عرفنا ان هذا العجوز الذي قارب المائة عام ليس الا الشهيد اديب عباسي الذي استشهد بعد ان اضرب عن الطعام لمدة اسبوعين متتاليين، ذلك ان اديب عباسي لم يكن الا حلقات متتالية من كسر السائد ولاختراق المألوف فحياته كلها كانت مختلفة وغريبة عن كل محيطه

فلقد ادرك الا مكان له في هذا الوطن العربي الذي تلعب فيه اعتبارات اخرى ليست هي الابداع والابتكار الدور الاول ..

ادرك ان من هم مثله لا يملكون الا الاعتزال لكنه ليس الاعتزال السلبي الذي يشبه الموت ولكنه اعتزال المبدع الحقيقي الذي الف اكثر من تسعين كتاباً اي بمعدل كتاب عن كل سنة عاشها . فيا له من اعتزال اعمق واخصب من كل اتصال فارغ عقيم..

ومع ذلك ، وعودة الى الموضوع الاصلي ، فان الدهشة لا تزال قائمة .. فرجل في هذه السن وزع املاكه وامواله مستعداً لمغادرة الحياة ، لا يخطر ببال أحد انه لا يزال يعيش القضايا الساخنة كاي شاب ملتزم ..

ومع ذلك ، ها هو يدهشنا ويضعنا على المحك مرة اخرى ضارباً امثولته الاخيرة البليغة مجبراً الجميع على اعادة قراءة حياته واعماله كلها قراءة جديدة .. بعيدة تماماً عن الوان السخف والهذر والكلام السطحي الذي كاله الكثيرون له بغير حساب لا لشيء الا لانه كان اكبر من الجميع .. واغزر علماً ومعرفة من الجميع وها هو يثبت قبل ان يغادر هذه الحياة انه ، ايضاً وايضاً اكثر وطنية وقومية من الجميع وبالمعاني السياسية المباشرة اليومية للكلمة ..

حقاً .. لقد وضعنا مجدداً في المازق يا اديب عباسي .. ايها الكبير الكبير ..

لكانك في نفس اللحظة اعدت بعض المياه الى النهر الذي يكاد ان يجف ..

فطوبى لك يا اخر الشهداء واجملهم.. ايها العجوز في ريعان وطنيته ..

ايها الشاب في عز عروبته

يا "جدنا" اخيراً ابى ان يرحل قبل ان يطلق شظايا روحه وجسده على الظالم المعتدي .

ولترقد روحك النبيلة في سلام ..

اختفاء سعد الله ونوس عن مسرح حيَاة العرب

بعد معاناته مع مرض السرطان التي تحدى آلامها وهواجسها بالكتابة استسلم الكاتب المسرحي العربي لغفوته في ليلة الاربعاء / الخميس في الخامس عشر من ايار ....توقف قلم الكاتب المسرحي السوري الكبير نهائياً في هذا التاريخ ويا لها من مصادفة . مصادفة ان يتوقف الجسد عن الحياة ليهب قلمه وفكره الحضارة العربية ابديتها وخلودها.

لكاننا توقف العابر ، والتكتيكي ، والمؤقت ، ليمنحنا الاحساس الكبير بالاستراتيجي والدائم . واذا كان الخامس عشر من ايار هو الطارىء على العربي فان

« حفلة سمر من اجل ٥ حزيران» باقية تماماً مثلما ستبقى« مغامرةراس المملوك جابر » ومثلما ستبقى مسرحيته الخالدة « الملك هو الملك » وغيرها من اعمال سعد الله ونوس. كاتب مسرحي عربي ينضم الى قافلة من المسرحيين العرب العظام امثال نجيب سرور وامثاله ممن آمنوا بالناس فوق خشبة مسرح الحياة العربية الحافل بالتراجيدي والكوميديا السوداء. سعد الله ونوس عندما يصمت فمك وقلبك سوف تظل شخصياتك واعمالك تتحدث لتتعلم الاجيال .

سعدالله ونوس..لم تكن بحاجة ان يتنادى البلهاء ليزفوا لنا خبر انك من المرشحين الى الفوز بجائزة نوبل، فانت اكبر من الجائزة ومن الذين تسابقوا عليها ، ولانك كذلك فقد غافلتهم مثلما تغافل الحياة اكثرهم وتركتهم هائمون في احلامهم وذهبت الى فضائك الجديد، فماذا ستقول لنا في سفرك غير المفاجئ؟

بالعضل

الى الرفيق اسامة الرنتيسي

تحية من العاملين في « الاهالي » على قلتهم وننقل اليك تحية الجسم الصحفي كله الذي يستنكر توقيفك تحت عقوبة « جزائية » ونرى أنه ليس من الحق أن لا يتم اخراجك بكفاله .

فهل هذا هو ثمرة قانون المطبوعات الجديد !!

ان ما حدث معك يلقي بظلاله على الصحفيين جميعاً ، فهم يدركون أن ايا منهم يمكن ان يكون الشخص التالي ولكنهم كما فعلوا في الاعتصام الاخير ، يقفون صفاً واحداً للدفاع عنك وعن قضاياهم ، وحقهم المقدس في التعبير عن انفسهم •

ولعل عدداً من أبناء الاسرة الصحفية يحسدونك على انك اول الصحفيين الذين يطبق ضدهم القانون المؤقت الجديد بصرف النظر عن التهمة الجزائية الموجهة اليك .

ونحن واثقون من قصدك بأنك تدافع عن المؤسسات الاقتصادية الوطنية ولاتقبل المساس بها ، وقد نشرت ما نشرت في اطار هذا القصد النبيل .

مرة اخرى تحيةلك في سجنك . . . وقل مع المؤمنين بقضاياهم العادلة . . اصبرو وصابروا

العاملين في الاهالي

تواصل جمع التوقيعات على الاعلان الشعبي

لحماية الديمقرطية من التجاوز والتطاول :-

الاعلان الشعبي يتضمن ديمقراطية التمثيل النيابي وعقد مؤتمر وطني اردني

قامت الشخصيات الوطنية الاردنية واحزاب المعارضة والنقابات المهنية والهيئات الشعبية والاتحادات الشبابية والطلابية بالتوقيع على اعلان شعبي حول المطالبة بقانون انتخابات يضمن ديمقراطية التمثيل النيابي ويحميها من التجاوز والتطاول كما اعلنت هذه الشخصيات عن التاييد لمبادرة الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والنقابية الحية للالتئام في مؤتمر وطني اردني يعكس الارادة الشعبية ويصونها ويوحدها في اطار برنامج عمل يستهدف حماية الوطن والمواطن .

هذا ولا زالت حملة التواقيع جارية على هذا الاعلان .

في ندوة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة :-

هموم خريجي الصحافة والاعلام تتفاقم .....

والحلول حبر على ورق ....

اربد- سهير ابو رواق .

*تحت عنوان «خريجو قسم الصحافة والاعلام الواقع ، التحديات والخطط المستقبلية » عقد قسم الصحافة والاعلام ندوة بالتعاون مع منظمة اليونسكو بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة وناقشت الندوة في جلستي عمل التحديات التي تواجه الخريجين اثناء عملهم والرؤيا المستقبلية لمواجهة التحديات وتطوير خطط القسم — وسط حضور عدد كبير من الخريجين والمهتمين .

*وقد شكلت البطالة الهم الاكبر للخريجين كون القسم يخرج سنويا اعداد هائلة لا يتناسب مع حاجة السوق المحلي كما ان المحسوبية تلعب دورا اساسيا في التوظيف على حساب مصلحة اصحاب الكفاءة والاولوية حيث ان احصائيات ديوان الخدمة المدنية تدل على وجود اكثر من الف وستمائة طلب توظيف من قسم الصحافة والاعلام العاطلين عن العمل بانتظار ادوارهم في التعيين منذ تخرج الدفعة الاولى ١٩٨٤ ، وكمثال على ذلك «الخريج ناصر غرايبة » ففي عام ١٩٨٨ كان يحتل المركز الرابع في دور التوظيف على المملكة امّا عام ١٩٩٧ فقد احتل المركز رقم «٣١٥» .

* واشار الخريجون الى انهم يتعرضون للاستغلال من قبل بعض المؤسسات الصحفية التي تمنحهم اجورا رمزية مع انهم يمارسون عملا صعبا ومعظمهم من المناطق البعيدة ، وربط المشاركون هذه القضية بضرورة نقل قسم الصحافة والاعلام الى عمان ليصبح قريبا من المؤسسات الصحفية المتمركزة هناك ويكون في نفس الوقت تابعا لجامعة اليرموك .

وبين الخريجون ان فرصهم متضائلة بالحصول على وظائف تعود الى نقص الامكانات المادية والمعنوية والكوادر المؤهلة في قسم الصحافة والاعلام من ناحية الاجهزة التكنولوجية لتخصصات التحرير .... راديو وتلفزيون ومن ناحية مراكزالبحوث واستطلاع الراي العام بالاضافة الى ضرورة تعديل المساقات وطرح مساقات جديدة تقوم على تحليل كامل للمعلومة وتبين اخلاقيات العمل الصحفي وان تخرج عن المثالية التي بسببها كثيرا مايصطدم بالواقع المرير عند نزوله للميدان وان يتحلى الخريج بالثقافة العامة ومعرفة اللغات الاجنبية وانظمة المعلومات المتسارعة وهذا لا يتسنى الا بتحويل قسم الصحافة والاعلام الى مركز اعلامي عملي لتدريب السلطة الرابعة .

* وتعتبر نقابة الصحفيين احد الهموم البارزة امام الخريجين ، وطالبوا بان تكون واجهة حقيقية للدفاع عن همومهم وان تنصفهم ويتمكنوا من الانضمام لعضويتها دون قيود مفروضة .

وخرجت الندوة بتوصيات تركز في مجملها على ضرورة انتقائية الطلبة المقبولين في قسم الصحافة والاعلام دون الحاجة لاسس مجلس التعليم العالي ووفق معايير اهمها الموهبة ... والاستعداد والمبادرة واللباقة في الحوار والحديث ثم ياتي معدل الثانوية العامة في المرتبة الاخيرة .

بسبب ضعف التيار الكهربائي في الاغوار .

تلف ماتورات الثلاجات ... من يتحمل المسؤولية ؟

في اطار سياسة الخصخصة وتحويل سلطة الكهرباء الاردنية الى شركة للكهرباء وبسبب موجة الحر غير الاعتيادية التي مرت بها البلاد مؤخرا ، حصل ضعف شديد في التيار الكهربائي في الاغوار تسبب في تلف وخراب العديد من ماتورات ثلاجات التبريد ، ... فمن يتحمل مسؤولية خسائر المواطنين ، اهي الشركة نفسها ام سياسة الخصخصة التي تتبناها الحكومة .

مشاطرة وعزاء

منظمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» في اربد تشاطر الرفيق عادل بدر احزانه بوفاة المرحوم عمه موسى محمد البدر ويتقدمون من الرفيق عادل واهله وذويه باصدق مشاعر العزاء والمواساة

معاناة المراجعين لمركز العلاج الطبيعي في اربد

*اربد-سهير ابو رواق .

يراجع عشرات المرضى يوميا مركز العلاج الطبيعي التابع لمستشفى الاميرة بسمة في اربد نتيجة لتعرضهم لاصابات مختلفة ، غير انهم يشعرون ان حالتهم الصحية في تراجع دون تحسن ملموس ويعزون ذلك لعدة اسباب منها : قلة الاجهزة الطبية للعلاج الطبيعي وهي معطلة وغير صالحة فنيا ، وجود اخصائي علاج طبيعي واحد فقط يشرف على معالجة جميع المرضى القادمين من داخل اربد وقراها والالوية والالضية التابعة لها ، فالاخصائي لا يعاين المريض الامرة واحدة فقط جراء الضغط الشديد عليه كون هذا المركز الوحيد في منطقة الشمال تناهيك عن ان المرضى ايضا في المناطق البعيدة يعانون من صعوبة الوصول الى المركز ، بالاضافة الى سوء معاملة بعض الممرضين والممرضات لهم والذين يضعون المحسوبية نصب اعينهم في معالجة المراجعين .

هل تراجعت وزارة المياه عن قرار اغلاق الآبار الارتوازية ؟

لقد لاقى قرار وزارة المياه والري الاخير والمتضمن اغلاق الآبار الارتوازية العائدة لشخصيات متنفذة في شرق المملكة ترحيبا واسعا بين الاوساط الشعبية وخاصة بين المزارعين الفقراء الذين لا يملكون الامكانيات المالية لشق مثل هذه الآبار - ولكن وبعد ايام جاءت تعليمات السيد منذر حدادين وزير المياه بانه قد تم تشكيل لجنة خاصة لدراسة اوضاع هذه الآبار لاعادة فتحها والسماح لاصحابها بمتابعة عملية الري من خلالها - ويبدو هنا ان القرار الذي تم اتخاذه سابقا بوقف هذه الآبار قد لاقى معارضة شديدة من قبل اولئك المتنفذين .

فهل تراجعت الوزارة عن قراراتها ام لا ؟ نريد جوابا من الوزارة .

امسية ادبية في نادي المحطة

يقيم نادي المحطة السابعة من مساء يوم الجمعة ١٩٩٧/٥/٣٠ امسية ادبية للكاتب والاديب باسل طلوزي ، تتضمن حفل توقيع لكتابه الجديد :

«الثانية عشرة الا اثنا » .

والذي يحتوي على عدة مقالا ت نشرت في «الاهالي » ....

والدعوة عامة .

زيادة في اجور العاملات الزراعيات في لواء دير علا

حدث تحسن نسبي في اجور العاملات في قطاع الزراعة بالاغوار بعد اصرار العاملات على رفع اجرة ساعة العمل من اربعين قرشا لتصبح «٥٠» قرشا .

وجاءت هذه الزيادة ايضا نتيجة المطالبة المتكررة والدائمة بضرورة تنظيم العمالة الوافدة وجراء عودة اعداد كبيرة من العمال المهاجرين الى بلادهم

في الهم الوطني

حكومة المجالي تستنفر اسلحتها لفرض قانون المطبوعات المؤقت

كتب: عليان عليان

بات واضحا ان حكومة عبد السلام المجالي ما زالت مصرة على المضي قدما لتثبيت قانون العقوبات للمطبوعات والنشر غير ابهة بردود الفعل الشعبية والتذمر والسخط الشديدين في اوساط كافة مؤسسات المجتمع المدني من نواب واحزاب وطنية ونقابات مهنية ، مستخدمة في ذلك كافة اسلحتها ، وعلى رأسها سلاح القمع ولغة الهراوات التي انهالت على رؤوس الصحفيين والمثقفين والفعاليات في يوم الاعتصام وتكسير الكاميرات ومصادرة الافلام لمؤشر على اصرار الحكومة على المضي في توجهاتها .

اسلحة الحكومة

وبالاضافة الى سلاح القمع لجات الى اسلحة اخرى ابرزها اولا سلاح التزييف الاعلامي وقلب الحقائق وتقديمها بشكل مشوه ومبرمج كما حصل في الندوة التلفزيونية الموجهة والتي صورت القانون الجديد وكانه جاء للحفاظ على الثوابت والوحدة الوطنية ولتخليص الموظفين من ربقة استغلال الصحف الاسبوعية التي لم تعد تقوى على منح الموظفين رواتبهم ولانقاذ الناس من شطط ومانشيتات واخبار وتقارير هذه الصحف ، .... وحيث زيفت الحقيقة حول التشاور والحوار المسبق مع النواب والصحفيين شان هذا القانون .

والسلاح الآخر الذي تستخدمه الحكومة سلاح الضغط على النواب بعد ان حدد العديد من النواب الذين لا ينتمون لمعسكر المعارضة مواقف معارضة للقانون على خلفية مضمونه القمعي و تناقضه مع الدستور حيث تفيد التقارير ان الحكومة استنفرت طواقمها والمختصين في اطار الاذاعة والتلفزيون بشؤون مجلس النواب لاستحضار الكلمات والمداخلات والبيانات التي ادلى بها النواب وبخاصة المعارضين لها والتي طالبت بضرورة تدخل الحكومة لوقف ما اسموه بشطط وتجاوز الاسبوعيات .

والسلاح الثالث الضغط على نقابة الصحفيين بعدم تصعيد الموقف والتكيف مع معطيات الواقع الجديد .

وفي هذا الاطار ظهرت نغمة مكشوفة مفادها ان القضية اولا واخيرا تخص نقابة الصحفيين وان احزاب ونواب المعارضة وغيرهم ركبوا الموجه واستغلوها لاغراضهم الخاصة .. وينسى بل يتناسى هذا البعض أن محتوى هذا القانون لا يمس حرية النشر والكتابة فقط بل يمس قضية الحريات على اطلاقها في البلاد كونه شكلا ومضمونا ينتمي لمرحلة الاحكام العرفية وظلامات العصور الوسطى لما ينطوي عليه من غرامات وعقوبات وتقييدات ومحددات تجعل من الكتابة الحرة والمسؤولة في اي قضية من القضايا وفي اي شان من الشؤون كالتجول في حقل الالغام وكانه مطلوب من الكاتب الصحفي وفق هذا القانون يسير بين نقطة المطر والاخرى دون ان يبتل والا فسيقع تحت طائلة العقاب . وينس ويتناسى هذا البعض ان الاحزاب التي تقف في مقدمة الصفوف دفاعا عن الحريات ، تلك هي الاخرى صحفا اسبوعية تطل من خلالها على الجمهور ببرامجها ومواقفها وانها بحكم هذا القانون مهددة بالاغلاق جراء شرطيي رئيس التحرير ورأس المال المسجل وجراء تقييدها شان بقية الصحف في مجال حرية الكتابة والابداع

ان معالجة التجاوزات الصحفية لا تعالج بتجاوز الدستور والمجلس النيابي والراي العام .

«المبررات الحقيقية للقانون »

ان المبررات التي ساقتها الحكومة لا تعدو كونها مبررات واهية ومكشوفة لذر الرماد في العيون ، في حين يكمن السبب الحقيقي والجوهري لاصدار هذا القانون وغيره في دفع الاستحقاقات المطلوبة للوفاء بمعاهدة وادي عربة ، ومغزى وجوهر هذا القانون مشار اليه في مواد معاهدة وادي عربة فالمادة «١١» من المعاهدة تنص على «الامتناع عن القيام ببث الدعاية المعادية ... واتخاذ كافة الاجراءات القانونية والادارية التي من شانها منع انتشار مثل هذه الدعايات من قبل اي تنظيم او فرد » وقانون المطبوعات يحظر التعرض بالدول الصديقة ورؤسائها ، والكيان الصهيوني ورؤسائه وزعاماته مشمول بالنتيجة بمحظورات هذا القانون وممنوعاته .

وبالتالي فان هذا القانون في المحصلة محاولة من الحكومة لازالة العقبات الاعلامية والثقافية من قنوات التطبيع مع الكيان الصهيوني ، ولتسهيل مهمتها في نقل التطبيع من دائرته الرسمية الى الدائرة الشعبية وذلك بعد ان نجحت الحكومات السابقة في سن قوانين التطبيع المختلفة بعد تمرير قانون المعاهدة والغاء قوانين المقاطعة والقوانين منع بيع الاراضي للعدو وغيرها

ما المطلوب ؟

مطلوب من كافة القوى الخيرة في مجتمعنا من نواب واحزاب وطنية ونقابات مهنية وغيرها ، في ضوء الاخطار المركزية التي يمثلها هذا القانون على صعيد ضرب حرية اصدار الصحف والاستثمار فيها وضرب وتعطيل حرية الراي والتعددية الصحفية واحالة مئات الصحفيين الى معسكر البطالة ... وعلى صعيد ايغال يد السلطة التنفيذية في قرار اصدار الصحف او اعادة اصدارها .... على صعيد هذا الكم الهائل من العقوبات والغرامات والممنوعات والاشتراطات والتقييدات .

.... مطلوب من القوى الحية في مجتمعنا في ضوء معرفتها الاكيدة لاستهدافات هذا القانون وموقعه في اطار استحقاقات وادي عربة .... مطلوب منها ان توحد موقفها وان تواصل تحركها المنظم لاحباط هذا القانون بلوسائل الديمقراطية وهي مسلحة بصحة وعدالة موقفها ومطلبها وبوقوف الراي العام معها .

ان الديمقراطية في اي بلد تستند الى ثلاث قوانين رئيسية هي قانون الانتخاب وقانون الاحزاب وقانون المطبوعات ، واذا ضرب اي قانون من هذه القوانين تفقد الديمقراطية مضمونها .

لقد ضربت الديمقراطية في بلادنا بتمرير قانون الانتخاب المؤقت اللاديمقراطي ، وها هي تضرب بتمرير قانون المطبوعات المؤقت وغدا او بعد غد - قد يتم ضربها باصدار قانون مؤقت للاحزاب عشية الانتخابات .

متابعات إقتصادية

اهمية متزايدة لحوالات المغتربين

● احمد النمري

احياء فكرة مؤتمر المغتربين مدخل لوضع استثماري افضل

حسب الرقم الذي اورده دراسة حديثة للاسكوا ، والذي تعتقد بقربه من الحقيقة ، فان قيمة حوالات المغتربين في سنة ٩٦ تجاوز سقف «١٠٦٠» مليون دينار ، او مايقارب «١٥٠٠» مليون دولار قياسا بالقيمة المقابلة الواردة في سنة ٩٥ ، والتي بلغت «٨٨٠» مليون دينار ، وما يعادل «١٢٤٠» مليون دولار ، وبنسبة زيادة ٢٠٪ ، وهي ارقام ونسب موازية الى درجة اكيدة للارقام والنسب المدرجة في النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي .

وتكتسب قراءة وتحليل ارقام حوالات المغتربين اهمية متزايدة عندما نلاحظ تزايدها سنويا بقيم وبنسب عالية منذ

بداية التسعينات على الرغم من العودة الكبيرة للمغتربين من الكويت من جهة وتوقف نمو الاعداد الجديدة المغادرة للعمل في دول التعاون الخليجي من جهة اخرى .

كما تؤكد ارقام حوالات المغتربين المتزايدة كل عام عدم دقة المقولة التي يروجها بعض المستثمرين والقائلة بالخلاق وتفكيك مؤسسات وشركات وانتقالها للعمل في مواقع اخرى مثل مصر على سبيل المثال ، ويهدف الضغط على الحكومة لتقرير مزايا وحوافز جديدة ضريبية واجرائية ، فيما لا يعتبر اي استثمار اردني في الخارج سلبيا بالضرورة في حد ذاته على ان الجانب السيء في حوالات المغتربين ليس تدفقها الى البلاد فهذا عنصر مطلوب ومرغوب ، ولكن في توجه القسم الاكبر منها الى الاستثمار في شراء اراضي وبناء عمارات ومخازن ومكاتب تجارية وبنسبة تقارب ٧٠٪ من الحوالات فيما يتم انفاق معظم ما يتبقى منها في استيراد سلع كمالية كالسيارات والالكترونيات على سبيل المثال .

ويجب على الحكومة وضع الآليات واقتراح الحلول لتصويب توجهات الحوالات الواردة ، ولعل احياء فكرة عقد مؤتمر المغتربين السنوي يعتبر مدخلا ملائما للوصول الى وضع استثماري افضل .

خسارته تزيد عن المليون دينار :

«مستثمرون » اسرائيليون يحتالون على مصنع اردني لانتاج المواد الانشائية

ليس كل ما يلمع ذهبا وليس صحيحا ان رجال الصناعة في الدولة العبرية معنيون بصناعتنا الوطنية الاردنية بقدر ما هم معنيون بتدميرها او بسيطرتهم على المنشآت الرابحة منها . وتنويرا للراي العام الاردني حول الوسائل والاساليب التي يتبعها ما يسمى برجال الاعمال والاستثمار الاسرائيلي وصولا لهذه الاهداف التدميرية نورد القصة التالية :

ثلاثة من رجال الاعمال الاسرائيليين ثبت فيما بعد بانهم ينتمون للمافيات الاسرائيلية التقوا في نهاية العام الماضي مع صناعي اردني كبير يملك مصنعا متخصصا في انتاج مواد انشائية وخلال اللقاء قدموا له بينات ووثائق تؤكد بانهم يمارسون نشاطا مماثلا في تل ابيب ثم عرضوا عليه مشروعا للتعاون المشترك : الصانع الاردني يقوم بتحضير وتجهيز المواد الانشائية في مصنعه ... ورجال الاعمال «الاسرائيليين » يقومون بتصريفها في السوق الاسرائيلي .

في بادىء الامر تردد الصانع الاردني في القبول بالمشروع .. لانه كما ذكر لاحقا لاصدقائه مشروع تطبيعي » ولان الاسرائيليين لا يمكن الوثوق بهم .

وتبديدا لحيرته وشكوكه اخرج احدهم رزمة من الدولارات وقدمها له كدفعة على الحساب

تعادل ربع قيمة البضاعة المتفق على تصديرها لاسرائيل ولم يسمع الصانع الاردني امام طوف «السلام العادل والشامل » الا ان يقبل بالمشروع والتوقيع على اتفاقية التزم بموجبها توريد «٣٦٠٠» متر من مواد البناء التي ينتجها لاسرائيل .

بعد توقيع الاتفاق بنصف سنة وبعد توريد مواد بناء تصل قيمتها الى نصف مليون دينارا لاحظ الصانع ان «ثمار السلام » التي كان يحلم بجنيها في ظل التعاون مع شركائه الاسرائيليين لم تنضج بعد بل ان احلامه كادت ان تتبخر عندما امتنعوا عن تسديد قيمة البضائع الموردة في المواعيد المحددة لها رغم الاتصالات الهاتفية والمراسلات الخطية التي وجهها لهم للمطالبة بتسديد الدين .

اخيرا آثر ان يذهب الى الدولة «الشقيقة » اسرائيل لعله يستطيع خلال لقائه بشركائه الاسرائيليين اقناعهم بتسديد الدين .

وكما هو الحال مع المراهنين على سراب «السلام العادل والشامل » فقد اكتشف الصانع الاردني بعد تحريات شاقة ومضنية عن موقع الشركة المستورِدة أنها مجرد سراب لا وجود لها .

وباعترافه فقد كان اكتشافا متأخرا كلفه التضحية بكامل رأسماله البالغ مليون دينار علاوة عن تسهيلات وقروض مطلوبة للبنوك بنفس القيمة حصل عليها لتسديد قيمة عدد وآلات ومعدات تم استيرادها وتركيبها في مصنعه لتلبية احتياجات السوق الاسرائيلي من منتجات مصنعه !!



شركة مصفاة البترول الاردنية

(شركة مساهمة عامة محدودة ذات امتياز)

ملخص لتقرير مجلس الادارة

نتائج الاعمال

[illegible]

الانتاج والاستيراد

[illegible]

خدمات الشركة للمجتمع

[illegible]

اتفاقية الامتياز

[illegible]

الميزانية العامة

[illegible]

لجنة التنسيق العليا/لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية

تطالب بتكفيل رئيس تحرير الاهالي الموقوف في سجن جويدة

عقب توقيف رئيس تحرير صحيفة الاهالي الاستاذ اسامة الرنتيسي في سجن الجويدة منذ يوم الخميس الموافق ٢٢/٥ وجهت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنيه رسالة الى السيد رئيس الوزراء هذا نصها

دولة رئيس الوزراء
عبد السلام المجالي المحترم
بعد التحية

تدارست لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية قضية الاستاذ اسامة الرنتيسي، رئيس تحرير صحيفة الاهالي الناطقة بلسان حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» وعلمت انه موقوف في سجن الجويدة ومحروم من حقه في الكفالة.

اننا نطلب من دولتكم السماح بتكفيله، حتى يكون على راس عمله وبين اهله وذويه، وحتى تاخذ القضية مداها القانوني امام القضاء دون استخدام ضغط التوقيف الاداري.

شاكرين لكم استجابتكم السريعة.

عمان في ٢٥/٥/١٩٩٧

سالم النحاس
رئيس لجنة التنسيق العليا

منظمة حشد في الاغوار تعقد مؤتمرها السنوي وتنتخب قيادة جديدة

عقدت منظمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» في الاغوار مؤتمرها السنوي بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٧ وذلك بمقر الحزب في وادي اليابس.

ونوقش في المؤتمر التقرير السنوي للمنظمة الحزبية، وتم تحديد خطة العمل للسنة القادمة.

وانتخب المؤتمر في ختام اعماله لجنة منطقة جديدة لقيادة المنطقة من سبعة اعضاء وهم:

مثقال الزنتاني «امين المنطقة» / سعود الشطي «نائب امين المنطقة» / امجد علي فيلات / محمد ذودان بكر / سميح تلاوي / يحيى زكريا / محمد الرياحنة

انتخاب هيئة ادارية جديدة لنادي الوطن الثقافي بالرصيفة

انتخاب محمود العملة رئيسا بالتزكية

جرت يوم الجمعة ٢٣/٥/١٩٩٧ انتخابات نادي الوطن الثقافي بالرصيفة وفاز برئاسة النادي وبالتزكية محمود العملة «ابو جمال» في حين فاز بعضوية الهيئة الادارية كل من:

لطفي يوسف، احمد العاروري، ياسر سمور، عماد ابو سلمى، بسام قاسم، عبد الرؤوف الفحماوي، رياض العبسي، ناصر زعامرة. وكانت الهيئة العامة قد ناقشت في بداية الاجتماع التقرير المالي والاداري وصادقت عليهما واجرت بعض التعديلات على النظام الداخلي.

المنظمة العربية لحقوق الانسان تدين الاعتداء على الصحفيين

اصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان بياناً ادانت فيه التعرض للصحفيين الذين اعتصموا بالقرب من رئاسة الوزراء احتجاجاً على القانون المؤقت للمطبوعات والنشر.

وناشدت المنظمة في بيان اصدرته مساء الجمعة «الحكومة باعادة النظر في النصوص التقليدية الواردة في القانون مشيرة الى انه يقوض اركان التجربة الديمقراطية في البلاد كونه لا يمثل انتكاسة لحرية الراي فحسب، بل ويتكامل مع منظومة تشريعية تشق طريقها في الاطار القانوني وتؤثر على مجمل الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها قانون الانتخاب الجديد وقانون توسيع صلاحيات محكمة امن الدولة

تحت شعار: صفاً واحداً لحماية الديمقراطية

افتتاح المؤتمر الرابع لحزب المستقبل

بحضور عدد من الشخصيات الوطنية وممثلو احزاب المعارضة والنقابات المهنية والنواب والشخصيات المستقلة — افتتح حزب المستقبل مؤتمره الرابع وقد تحدث في افتتاح المؤتمر كل من السيد احمد عبيدات والنائب طاهر المصري والسيد سليمان عرار امين عام الحزب والدكتور اسحق الفرحان والدكتوره ايلين سعادة.

وقد اكد المتحدثون على ضرورة مواجهة قرارات الحكومة المتتالية من قانون الصوت الواحد وفرضه وكذلك قانون المطبوعات والنشر.

واكد الجميع على ضرورة مواجهة التطبيع مع العدو ورفض كافة اتفاقيات السلام ودعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

استقالات في صفوف الديمقراطي الوحدوي

افاد السيد حاتم العاصي لمندوب «عضو المكتب التنفيذي للحزب المستقبل منذ ٣٠/٣ في حديث لمندوب «الاهالي» ان عددا من قيادات وكوادر الحزب الديمقراطي الوحدوي قد قدموا استقالاتهم من الحزب في مذكرة مطولة موجهة الى اعضاء الحزب والحركة السياسية الاردنية وجماهير الشعب.. وقد احتوت المذكرة على تقييم شامل. لمسيرة الحزب في حكومة الكباريتي، ولسياسات الحزب في احداث رفع الدعم عن الخبز والاعلاف باعتبارها «مثالا صارخا ادى الى فرز المواقف» كما تعرضت المذكرة الى الاستقالات السابقة لعدد من كوادر الحزب وقياديين مثل د. هدى الفاخوري والاستاذ مؤنس الرزاز واعضاء الحزب في تنظيم العقبة، والسادة فهمي الكتوت والدكتور ذيب مرجي وحاتم العاصي نفسه. وتختتم المذكرة بالتوجه الى اعضاء الحزب داعية «اياهم» الى الاستقالة الجماعية .... والخروج من هذا الاطار الذي لم يعد بالامكان اصلاحه.»

نواب المعارضة يرفضون قانون المطبوعات المؤقت ويدعون لعقد جلسة طارئة

تداعى نواب المعارضة الى لقاء طارىء في قاعة الصور في مجلس الامة اثر صدور القانون المؤقت للمطبوعات والنشر، تدارسوا خلاله ما تضمنه القانون من قيود تكبل حرية العمل الصحفي، وعدوان على الحريات العامة والمسيرة الديمقراطية، وما يمثله النهج الحكومي المتجاوز على الدستور المتنكر على مجلس النواب، المتنكر لالتزامات الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٨٩ مؤكدين على ما يلي:

- رفض القانون المؤقت للمطبوعات والنشر والقانونين المؤقتين الذين سبقاه «قانون الاوراق المالية وقانون الانتخابات» شكلا حيث ان اصدار القوانين المؤقتة في ظل ولاية مجلس النواب يشكل خرقا للدستور وتعديا على مجلس الامة. - ازالة النهج الحكومي الذي يعبر عن عقلية عرفية، تاتي استمرارا لحل مجلس النواب عام ١٩٩٣م، وفرضها للقانون الصوت الواحد الذي عانى منه شعبنا وما زال يعاني من آثاره. ان هذا النهج لا يمكن ان نأتمنه على مصالح شعبنا ولا على مسيرتنا الديمقراطية ولا على الإشراف على الانتخابات النيابية القادمة. - مطالبة رئيس مجلس النواب بالتحرك فورا لعقد جلسة طارئة لمجلس النواب لتدارس القوانين المؤقتة والنهج الحكومي الخطير والوقوف في خندق الشعب والوطن. - تأييد موقف نقابة الصحفيين في الدفاع عن نقابتهم وعن مصالح شعبهم والوقوف معهم في خندق الدفاع عن حقوق المواطنين وكرامة الوطن، وتأييد مجلس النقباء في دفاعهم المشروع عن مصالح شعبنا ووطننا. - مطالبة الحكومة بالغاء هذه القوانين الباطلة دستوريا والتقدم لمجلس النواب بمشاريع قوانين لمناقشتها، واجراء حوار وطني معمق ازاءها. - واخيرا فان مواجهة الازمات السياسية والاقتصادية، لا يكون بالتضييق على حريات المواطنين وتكميم افواههم، وانما بتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

احتجاجا على قانون المطبوعات المؤقت

استقالة فورية لخمسة من النقباء والآخرون بعد ثلاثين يوما

كتب مسلم الدرابيع

تنفيذا لقرار الاستقالة الجماعية للنقباء والمجالس النقابية والذي اتخذ بعد جلستين لمجلس النقباء والمجالس احتجاجا على اقدام الحكومة باصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت وتدني مستوى الحريات. قدم خمسة نقباء استقالاتهم حسب الاصول القانونية لتصبح سارية المفعول منذ يوم السبت وهم الاستاذ حسين مجلي نقيب المحامين والمهندس [illegible] شبيلات / نقيب المهندسين والدكتور سعيد ابو ميزر والسيد فخري القوار والسيد محمد الدخل الله — نقيب الجيولوجيين بتقديم استقالاتهم الفورية. هذا وسوف تقوم كافة المجالس بتقديم الاستقالة الجماعية بتاريخ ٢١/٦/١٩٩٧م الا لم تستجب الحكومة وتتراجع عن قانون المطبوعات والنشر المؤقت كذلك رفع سقف الحريات العامة وعدم التدخل بالشؤون الخاصة بالنقابات. كذلك قام مجلس النقباء ومجالس النقابات المهنية ببحث قضية محاكمة الجندي احمد الدقامسة ودعوا الى محاكمة علنية عادلة بعيدا عن التحيز هذا ومن الجدير بالذكر ان نقيب الصحفيين لم يشارك في اجتماعات النقباء مع العلم باخطاره بمواعيد هذه الاجتماعات / هذا وقد انسحب ممثل نقابة الصحفيين من الاجتماع الاول احتجاجا على الملاحظات النقدية التي وجهها بعض الاعضاء لقيام مجلس النقابة بتعليق استقالته واوضح في حيثيات انسحابه ان نقابته ستعقد اجتماعا للهيئة العامة للصحفيين يوم ٦/٦ وتتدارس الامر من جديد.

اعتداءات بالركل و الهراوات على الصحفيين ... اعتداء على احدى الصحفيات وضربها امام زوجها

كتب محرر الشؤون المحلية

قامت البلاد ولم تقعد بعد واهتزت اركان المجتمع الاردني اثر اقدام حكومة عبد السلام المجالي على خطوة خطيرة ونوعية في مجال تقييد الحريات وكم الافواه والعودة بالبلاد تدريجيا لمرحلة الاحكام العرفية تحت مظلة «الديمقراطية» وذلك عبر اقدامها على اصدار قانون مؤقت للمطبوعات والنشر في خطوة غير دستورية ومن وراء ظهر مجلس النواب.

وقد توالت الاحتجاجات ...

كبيرة من قوات الامن على مسافة اقل من عشر امتار، ووقف الضابط المسؤول امامها، فاطلق صيحة «اقرب ما تكون لشيفرة الهجوم» فرد عليه اعضاء المجموعة بصيحة مشابهة.. بعد هذه الصيحات اندفع رجال الامن نحو جموع الصحفيين ليوسعوهم ضربا بعصيهم وايديهم وركلا بارجلهم، مما ادى الى اصابة عدد منهم بكدمات على مناطق مختلفة من اجسامهم .. هذا ولم يقتصر الاعتداء على الزملاء الصحفيين بل تعداهم الى شخصيات عامة حيث تعرض نقيب المهندسين ليث شبيلات ...

والسيطرة على مشاعرها اثناء ادلائها بشهادتها جراء الاساءات التي تعرضت لها.

الزميل نضال منصور قال: تم دفعنا للوراء ومنعنا من الوقوف وقام ستة من رجال الامن بمهاجمتي وضربي بعنف / .. وكانت آثار الضرب بادية على احدى عيني الزميل نضال منصور والذي لعب دورا محوريا اثناء الاعتصام. وقد اعتقل عشرة صحفيين تم اطلاق سراحهم فيما بعد ...

تعرضت الكثير من كاميرات التصوير للتكسير والمصادرة وصودرت الافلام ونال بعض المراسلين لوسائط الاعلام الاجنبية قسطا من الضرب والركل وشارك عدد من نواب المعارضة وامناء وكوادر وقيادات احزاب المعارضة واعضاء مجالس النقابات المهنية في الاعتصام

الصحفيون الى مقر نقابتهم في الدوار الثاني بجبل عمان لمواصلة الاعتصام حيث استمروا حتى المساء، وقد حضر الى مقر الاعتصام بعض امناء

الى مقر النقابة الوفد الذي قابل رئيس الوزراء والمكون من: مراقب الاخوان المسلمين في الاردن الشيخ عبد المجيد ذنيبات، واسحق الفرحان امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي، د. سعيد ذياب الامين الاول لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني، د. سعيد ابو ميزر نقيب اطباء الاسنان وقد وضع اعضاء الوفد الحضور في صورة ما تم في اللقاء مع رئيس الوزراء حول الموقف من ...

شعارات الاعتصام

في مقر نقابة الصحفيين بعد تفريق الاعتصام انتقل

احزاب المعارضة، وبعض اعضاء مجالس النقابات المهنية، كما حضر

تشكيل لجنة موسعة للمتابعة تضم كل من نقابة الصحفيين، النقابات المهنية، الاحزاب الوطنية، نواب المعارضة

حملة استنكار واسعة لقمع الصحفيين اثناء الاعتصام

نواب المعارضة يطالبون بتشكيل لجنة تحقيق بشأن العدوان اللا اخلاقي على احدى الصحفيات وضرب الصحفيين

احزاب ونواب المعارضة ومجلس النقباء يدينون ضرب الصحفيين والاعتداء عليهم

وفي صبيحة يوم الثلاثاء ٢٠ /٥ بدأت جموع الصحفيين بالتوافد الى ساحة مجلس الوزراء امتثالا لقرار النقابة بشأن الاعتصام، لكن هذه الجموع لم تتمكن من الوصول والاقتراب من ساحة مجلس الوزراء خاصة وان قوات الامن - التي تم حشدها بشكل كبير جدا - سدت كافة المنافذ الموصلة الى منطقة الاعتصام في وجه الصحفيين... فاعتصم الصحفيون في منطقتين قريبتين من مبنى مجلس الوزراء، الاولى على مسافة ٤٠٠ متر من الدوار الرابع على الطريق الموصل للدوار الثالث / والثانية على الشارع الموصل الى مبنى مجلس الوزراء قبالة مستشفى الاردن.

وامام ضغط قوات مكافحة الشغب على المعتصمين في المنطقة الاولى بضرورة التراجع خلف الدوار الثالث، انتقل المعتصمون من هذا المكان الى نقطة التجمع الرئيسية قبالة مستشفى الاردن. وهناك حمل الصحفيون المعتصمون اليافطات ...

عملية قمع الصحفيين والاعتداء عليهم بالضرب المبرح في اعتصام الثلاثاء ٢٠/٥ بالقرب من مجلس الوزراء احدث ادانات واستنكارات واسعة النطاق من قبل مختلف فئات الشعب ومعظم مؤسسات المجتمع المدني لاجراءات لا شرعية

لقد ادان مجلس النقباء الاعتداء على الصحفيين اثناء اعتصامهم قرب مجلس الوزراء احتجاجا على اصدار قانون المطبوعات الجديد.

الوزراء بالقوة وجاء في الرسالة: تهديكم لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة تحياتها وتثمينها العالي لجهودكم ووقوفكم صفا واحدا لالغاء قانون المطبوعات الجديد الجائر والمعادي للحريات الصحفية والعامة والديمقراطية وحقوق الانسان. واشادت رسالة احزاب المعارضة بالاعتصام بقولها: «لقد كان الاعتصام الشجاع الذي دعوتم اليه ناجحا بكل المقاييس، فقد اظهرت السلطة هشاشة موقفها وواجهت القلم بالهراوة والرأي الحر بالقمع الشديد.. ولقد قمتم اليوم باعتصامكم باظهار هذه الحقيقة امام ابناء شعبكم والعالم».

واكدت الرسالة على التضامن الكامل مع الصحفيين باعتبارها قضية الوطن باكمله وجاء فيها: «ونحن اذ ننقل اليكم التضامن الكامل من احزاب المعارضة الوطنية الاردنية مع قضيتكم وقضيتنا وقضية الوطن باكمله، وكما عبرنا عن ذلك بالاشتراك المباشر مع الاخوة ممثلي نواب المعارضة في هذا الاعتصام، فنحن على اتم الاستعداد للمشاركة والتنسيق في كل نشاطاتكم القادمة التي تهدف الى الغاء هذا القانون الجائر»

المعتصم حيث لحق رجال الامن بالمعتصمين بعد مغادرتهم لموقع الاعتصام واعتدوا على العديد منهم... ولم يسلم من هذا الاعتداء مندوبو الصحف والمحطات العربية والاجنبية مما يسيء الى صورة الاردن وديمقراطيته وحقوق الانسان امام العالم، الا ان افظع ما تم ارتكابه في ذلك اليوم من انتهاكات هو الاعتداء البشع القذر على سيدة صحفية امام زوجها، والذي تجاوز الضرب الى العدوان اللااخلاقي ...

اعتداء باوامر علنية

القمع في مواجهة الهراوات

احزاب المعارضة تدين قانون المطبوعات المؤقت وتدعو الى الغائه

منذ اللحظة الاولى لصدور القانون المؤقت الجديد للمطبوعات، حددت احزاب المعارضة الوطنية (١١) حزبا موقفها برفض هذا القانون، كونه يشكل اعتداء سافرا على الحريات العامة والديمقراطية ومخالفة واضحة وصريحة للدستور نصا وروحا.

قرارات احزاب المعارضة

في اجتماعها الطارىء في ١٩٩٧/٥/٢٠ تدارست لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية قانون المطبوعات المؤقت الجديد من جميع جوانبه وقررت مايلي:

١ - رفض هذا القانون ودعوة الحكومة للتراجع عنه، وذلك لعدائه السافر للحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان والجماعات والاحزاب وحرية التعبير والقول والنشر ومخالفته للدستور الاردني نصا وروحا، ولمخالفته للمواثيق والاعراف الدولية لحقوق الانسان والمجتمع.

٢ - اعلان التأييد والمساندة لنقابة الصحفيين في اجراءاتها لمجابهة هذا القانون ودعوة الصحفيين في مختلف مواقعهم الى مزيد من الالتفاف حول نقابتهم

حشد : القانون ثمرة مرة لمستحقات وادي عربة

الوحدة : القانون تقزيم لبقايا الهامش الديمقراطي

الاخوان المسلمون : القانون مجزرة للحريات وانتكاسة كبرى للديمقراطية

القانون يتناول الجميع بهدف اسكات صوت المعارضة والرأي الآخر ويلغي كل ادعاء برعاية التعددية السياسية والحزبية والفكرية، وهو بهذا الاطار يعبر عن المأزق الذي وصلت اليه الحكومة في عجزها المستفحل والمضطرد عن اقناع الجماهير الشعبية بسياساتها التي تهدد مصالح الوطن والمواطن. ثمرة مرة لاستحقاقات وادي عربة وصرح الناطق الاعلامي باسم حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) ...

خصوصا وان اشكال تعميق التحالف مع اسرائيل تتزايد بما في ذلك مخططات التوطين.

وختم الناطق الاعلامي تصريحه ...

يمثل انتكاسة كبيرة للديمقراطية ويعبر عن وضع سياسي مأزوم

الحدود دون اللجوء الى خنق الصحافة ومصادرة حريتها.

لعبة قانون المطبوعات في جريدة السبيل

القانون المجزرة

وادان الاخوان المسلمون في الاردن في بيانهم هذا القانون ووصفوه بالقانون المجزرة وجاء في البيان ان الاخوان المسلمين اذ يدينون هذا القانون المجزرة الذي ...

والابقاء على القانون السابق،

.... وان بعض التجاوزات على الاخلاق العامة او الوحدة الوطنية او غيرها من المصالح الكبرى يمكن معالجتها بتفعيل القانون السابق او بتشريعات خاصة ضمن هذه

في النسيج الاجتماعي تمزيقا وتفريقا وقانون المطبوعات الذي مسخ حرية الكلمة، في وقت واحد، ليرجع القانون بانتخابات نيابية غير نزيهة ويؤكد الاتجاهات في استكمال ما يسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي ووصفة صندوق النقد الدولي في تخفيض

الكادر الوظيفي وتحديد كل الاسعار بما فيها ما تبقى من المواد الاساسية واشتعال نار الغلاء واعادة هيكلة الدعم دون تقديم اي جديد يخفف من ضغط اعباء الحياة وتكاليف المعيشة المتصاعدة وتقرير حل معين في قضية اللاجئين وبقية بنود الاتفاقات مع الكيان الصهيوني، وكذلك اعادة هيكلة المجتمع فيما وسلوكا واقتصادا بما ينسجم واتفاقات تحرير التجارة الدولية والصلح مع الكيان الصهيوني

طعنة للحريات

وادان الناطق الاعلامي باسم حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني اصدار الحكومة لهذا القانون ...

تصريحه الحكومة والحكومات كلها التوقف عن مخالفة الدستور الذي تحتكم له جميعا وعدم ارتكاب المجازر بحق كل ما يمت للديمقراطية بصلة .... ومؤكدا ادانته لهذا الاجراء والوقوف مع نقابة الصحفيين في معركة الدفاع عن حرية الصحافة في البلاد.

الصحفيون معتصمون سلميا

والتكاتف والتعاضد صفا واحدا حتى الغاء هذا القانون العرفي الظالم.

٣ - تأييد ومساندة مجلس النقباء المهنيين في خطواتهم لمجابهة هذا القانون ودعوتهم الى التنسيق والعمل المشترك في لخطر قضية تهدد الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان ...

عن القيام ببث الدعاية المعادية... واتخاذ كافة الاجراءات القانونية والادارية وذلك من قبل اي تنظيم او فرد « فقانون المطبوعات الجديد يحظر التعرض «برؤساء الدول الصديقة» والمقصود هنا اسرائيل. واضاف الناطق: ان هذا القانون هو نهاية المطاف وختام العلقم في ...

مجلس نقابة الصحفيين يعلق استقالته

بعد الاستقالة الجماعية لاعضاء مجلس نقابة الصحفيين غداة صدور القانون المؤقت للمطبوعات والنشر - طبعا باستثناء النقيب - وبعد يومين من الاعتصام في مقر النقابة وفي الشارع الموصل بين مجلس الوزراء، وبعد ان فضت قوات الامن الاعتصام الحضاري للصحفيين بالقوة واصابة بعضهم ونقلهم ...



مجلس جديد من قبل الحكومة ...

في رسالة موجهه لرئيس الوزراء عبد السلام المجالي .

احزاب المعارضة تطالب بالعودة عن قانون المطبوعات المؤقت

القانون يغتال حرية الصحافة ويعود بنا الى زمن الاحكام العرفية

بعثت احزاب المعارضة الوطنية الاردنية «١١ حزبا» برسالة لرئيس الوزراء اعربت فيه عن احتجاجها على اصدار قانون المطبوعات المؤقت الجديد طالبته فيها بالعودة عن هذا القانون نظرا للمخاطر الكبيرة الناجمة عنه ، كما طالبته بالاسراع في معالجة الازمة التي نجمت عن اصداره ولما يشكله ذلك من ازدياد الاحتقانات الشعبية التي لم يعد هناك قدرة على تحمل المزيد منها ... ، وفيما يلي نص الرسالة :ـ لدولة الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء المحترم »

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته .. وبعد »

فحرصا منا على ان نبلغ ببلدنا ما نسعى جميعا اليه من رفعة وتقدم لن يتحقق الا بالسبل ذاتها التي انتهجتها وكرستها الدول المتقدمة في هذا العالم ، وانطلاقا من مسؤوليتنا الوطنية اتجاه كرامة شعبنا ومستقبل اجيالنا ، وجدنا لزاما علينا ان نرفق لدولتكم مذكرتنا هذه بعد ان عمدت حكومتكم الى اصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في الوقت عينه الذي ما زال المجلس النيابي قائما ولم تنته ولايته الدستورية ، وذلك لاننا على قناعة تامة بما يشكله اصدار هذا القانون من اخطار على حرية الصحافة بخاصة وعلى حريات المواطنين بعامة .

لقد فوجيء المواطنون بتسرع حكومتكم في اصدار هذا القانون دون ان يعرض على الناس ليشاركوا في ابداء آرائهم حوله عبر حوارات حرة وبناءة كانت كفيلة بإثارة درب حكومتكم اذا كان من رأيها ان تجري اي تعديلات على احكام قانون المطبوعات السابق المقر من قبل المجلس النيابي الاردني .

لقد بلغ تسرع حكومتكم في اصدار القانون المشؤوم هذا حد تجاهل الجهة المعنية به مباشرة وهي الاسرة الصحفية الاردنية التي من اهم حقوقها ان تبدي رأيها في الشأن الصحفي وان تنال دوما الرعاية اللازمة والعناية الشاملة لتفعيل دورها في خدمة الوطن والمبدعين وتكريسا لمقولة ان الانسان اغلى ما نملك وان كرامته اهم ما نحرص عليه .

ــ ان اصدار هذا القانون في الوقت الذي نسير فيه اقترابا من موعد الانتخابات النيابية العامة يضاعف من مخاوف الناس على نزاهة العملية الانتخابية ، ويطرح المزيد من التساؤلات حول مصداقية الحكومة بالنسبة لهذا الامر الهام . اذ تجيء هذه الردة السافرة عن ابسط مفاهيم الديمقراطية لتصب في غير مصلحة الوطن ولتعمل على تشويه الصورة الجميلة التي نحرص على رسمها لهذا الحمى العربي في اعين الدنيا . .

لقد دأبت الحكومات المتعاقبة منذ عودة الحياة الحزبية الى البلاد على التغني بالديمقراطية وتأكيد الحرص عليها ليصير الاردن انموذجا واسوة للآخرين بعامة ولاقطارنا الشقيقة بخاصة . فهل باصدار مثل هذا القانون نكون كذلك ؟؟

لقد جاء القانون المؤقت للمطبوعات والنشر ليضع من القيود والاشتراطات على العمل الصحفي وحريته ما لا قبل له في اي بلد من البلدان الا تلك التي تحكم بوليسيا . وبموجب ذلك تم اغتيال حرية الصحافة وعاد بنا الى ما لم نعرفه في زمن الاحكام العرفية التي عانى منها شعبنا كثيرا ، مما لا نحبذ استعادة ذكره فهو لا يشرف احد ولا يعتز به انسان . ان الصحافة ، وهي الملقبة بصاحبة الجلالة ، تقف عمودا من الاعمدة الصلبة الشاهقة في بناء كيان اي دولة من الدول ، وهي لن تكون كذلك اذا ما حرمت من التنفس والحياة في اجواء الحرية الكاملة والاطمئنان الراسخ مما لا يوفره القانون الذي نحن بصدده الذي عبرت كافة فئات الشعب احزابا ومنظمات ونقابات وجمعيات وشخصيات ومنتديات عن استنكارها لاصداره والتنديد باحكامه .

ان احزاب المعارضة الاردنية اذ ترفع لدولتكم مذكرتها هذه لتطالب حكومتكم بالعودة عن قانون المطبوعات المؤقت ادراكا منها لابعاد مخاطره على الحياة العامة في البلد مما لا نعتقد انه امر يخفى على مسؤول قرأ التاريخ فافاد من محصلة تجارب الشعوب وادرك خطورة التصدي لتيارات الوعي وحتميات التطور ، مما يحدو بنا لان نطالب بالاسراع في معالجة الازمة التي نجمت عن اصداره ولما يشكله من ازدياد الاحتقانات الشعبية التي لم يعد هناك قدرة على تحمل المزيد منها ، مما يوجب العدول عن هذا القانون واغلاق ملفه بالعودة لما تجب العودة اليه وهو وهو احترام ارادة الشعب والحرص على امنه وامانه . ان خنق الكلمة يا دولة الرئيس ابلغ خطورة من اطلاقها واعلانها سيما حين تتشكل الكلمات في افواه الجماهير تمهيدا للنطق بها فهي هنا تجيء اعصارا لا تقوى على صده قوانين القمع ومظاهر العسف والترهيب .

اننا اذ لا نحبذ مناقشة تفاصيل الاحكام الجائرة التي جاء بها القانون فاننا نشير هنا الى ما ترسخ في كافة الشرائع والقوانين والانظمة السابقة على كل قانون او تشريع جديد وهو ما خالفه قانون المطبوعات المؤقت حيث اقر الاثر الرجعي للقانون مما سيلحق الضرر بحقوق ثابتة واضحة لكل الصحفيين الذين مارسوا المهنة والصحف التي صدرت في ظل احكام القانون السابق . ان اسرتنا الصحفية وسائر شعبنا الاردني في امس الحاجة الى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية واحترام الحريات وعلى حكومتكم ان توليه جل عنايتها واهتمامها الاشاعة ما يجب توفيره للجميع من استقرار وطمانينة اجتماعية وامان راجين لدولتكم ولزملائكم الوزراء التوفيق والنجاح في يحقق ذلك ليزداد الوطن وتقدما ولنتقل معا الى والاخطاء والله من وراء القصد

عمان في ٢٢/٥/١٩٩٧

● عبد السلام المجالي

على هامش قانون المطبوعات

حسبة «برما» ومغالطات في ندوة تلفزيونية

كتب احمد النمري :

القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ سيء وعرض ليس فقط لانه لم يتم التشاور المسبق بشأن مواده ، وليس لانه نشر في صيغة قانون مؤقت خلافا لنص وروح الفقرة أ من المادة «٩٤» من الدستور ، ولكن لان مساوئه وسلبياته تبرز اكثر في نصوص بنود مواده المعدلة التي :ـ

ــ رفعت رأسمال الصحيفة الاسبوعية مرة واحدة من «١٥» الف دينار الى «٣٠٠» ثلاثمائة الف دينار .

ـ زادت سقف العقوبة المالية لاي مخالفة لاي فقرة او مادة من مواده الى «١٥» الف دينار .

ـ اشترطت في رئيس تحرير اي صحيفة عمل صحفي متفرغ سابق لمدة «١٠» عشر سنوات .

اضافة الى اعطاء مهلة زمنية قصيرة «٣ اشهر» للصحف لترتيب اوضاعها وعدم استثناء الصحف الحزبية ، ومطاطية مفهوم الممنوعات والمحظورات التي يمنع نشرها تحت طائلة العقوبة .

محاولة الاعلام الرسمي تحلية مذاق القانون المعدل هذا عبر تنظيم ندوة تلفزيونية فشلت في تحقيق ما هدفت اليه ، لانه كان من الصعب الدفاع عنه بمنطقية وعقلانية ، واضطر احد المشاركين الى اجراء حسبة غريبة في تعداد النفقات والمصروفات التي تتحملها الصحيفة الاسبوعية ، رابطا ذلك وخلافا للمفاهيم المحاسبية ، وواقع تحقق الايرادات ، براس المال المطلوب ، فيما برزت مغالطة اخرى بالحديث عن ان ثمن جهاز الكمبيوتر «١٥» الف دينار «القيمة السوقية اقل بكثير» او الحديث عن امكانية فرض غرامة على الجريدة كمبرر للزيادة الكبيرة في راس مال الصحيفة ، اما الاشارة الى مسؤولية خبر او مقالة في جريدة في احداث انخفاض بمبلغ «٢٠٠» مائتا مليون دولار من احتياط البلاد من العملات الاجنبية وخلال فترة قصيرة في ٩٦ فاقل ما يمكن ان يقال فيه انه بعيد من الواقعية او كاذب ان لم نقل انه يسيء فعلا الى اقتصادنا الذي يهزه مقالة او خبر صحيح او كاذب في صحيفة اسبوعية !!

في المؤتمر الصحفي لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية :ـ

قانون المطبوعات المؤقت غير دستوري ويستهدف الحياة السياسية كلها

احزاب المعارضة تتعهد بمواصلة العمل لاسقاط القانون .

عقدت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية مؤتمرا صحفيا يوم امس الاحد ٢٥/٥/١٩٩٧ في مقر جبهة العمل الاسلامي ، تناولت فيه عبر تقريرها الانتقادات الموجهة للقانون واستهدافات القانون والملاحظات العامة حول عدم دستوريته .

وقد تلا التقرير سالم النحاس رئيس لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية وبحضور امناء الاحزاب ، وبعد ذلك تمت الاجابة على اسئلة الصحفيين ... وفيما يلي التقرير :

ان القانون المعدل لقانون المطبوعات ، رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ احدث ردود فعل كبيرة ، في الاردن ، ومن المؤكد انه يحدث المزيد من ردود الافعال ، بما يعكس من اسلوب الحكومة في التعامل مع القضايا الوطنية المتعلقة بالحياة السياسية والحريات الديمقراطية ، ولما ينبيء به من مواقف رسمية ، بشأن تقنين الحياة السياسية ، وفرض قنوات خانقة للصحافة والثقافة والحياة السياسية .

الانتقادات الموجهة للقانون

ولقد انصب النقد على القانون المعدل من الزوايا التالية :

اولا : ان الحكومة حكومة انتقالية ، هي حكومة انتخابات ، وهي لانها حكومة انتقالية ، وحكومة انتخابات ، كان من الواجب «الا تلجأ الى استصدار قوانين مؤقتة ، وخاصة اذا كانت ذات علاقة بالعملية الانتخابية . وقانون المطبوعات في رأس القوانين ذات العلاقة بالعملية . الانتخابية . وكان من واجب الحكومة ان تترك موضوع قانون المطبوعات للمجلس النيابي الجديد ، مادامت الانتخابات قريبة .

اما «مخالفات» المطبوعات ، فان هناك قانونا ، يتكفل بها . واذا كانت هناك ثغرات في ذلك القانون ، فان القوانين الاخرى تكفل سد الفراغ ، لاننا لم نتخلص بعد من بقايا القوانين العرفية ، ولا الحكومة واجهزتها ، تستخدم الوسائل اللازمة ، عندما تقرر ذلك .وعليه ، فان هذا «الاستعجال الانقلابي» في استصدار القانون ، «وتعمد المفاجأة» لا علاقة له بالاساليب الديمقراطية .

ولقد زادت الحكومة الطين بلة ، فاعتبرت ان طرح التعديل على جلسة للمجلس النيابي غير واردة ، لان النواب ، وما دامت هنالك انتخابات ، لن يناقشوا الموضوع مناقشة موضوعية ، وهذا يعني امرين :

الاول : ان النواب كما تقول الحكومة ليسوا جديرين بان يناقشوا مناقشة موضوعية حتى النواب المؤيدين لسياسة الحكم .

والثاني : ان النواب كما تقول الحكومة ، سيقفون الى جانب الموقف الشعبي المعارض للقانون ، حتى يكسبوا اصوات الناخبين ، وان الحكومة غير معنية بالموقف الشعبي وتواصل الحكومة الدفاع عن القانون بانه قانون مؤقت ، وبانه يعرض على المجلس النيابي القادم ، وهكذا . ولكن لماذا لم تنتظر الحكومة انتخابات المجلس القادم ؟ وهل هناك من المبررات الملحة ما يوجب استصدار القانون بهذه السرعة وبهذه الطريقة ؟

ان الحكومة لم تقدم مبررات رسمية ، للنقاش . وقد بقيت المبررات في ادراج الحكومة . ولا ترى قيادات الاحزاب والقوى السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني اي مبرر مقنع لاستصدار هذا القانون

استهدافات القانون

ثانيا : الحكومة اصدرت قانونا ، استهدف امرين :

الاول : تعقيد امر اصدار صحف جديدة ، لانه رفع راس المال اللازم في الصحيفة اليومية ، من مائة وخمسين الفا ، يدفع نصفها ، اي مبلغ خمسة وسبعين الف دينار فقط ، الى ستمائة الف . هذا يعني مضاعفة المبلغ ثمانية اضعاف ! اما بالنسبة للصحف الاسبوعية ، فقد كان رأس المال المطلوب خمسة عشر الف دينار ، يدفع نصفه ، فاصبح ثلاثمائة الف ، فضوعف المبلغ اربعين ضعفا ، وطولبت الصحف ، ان تتكيف مع القانون ، خلال ثلاثة اشهر ، وهذا ما يعني ان يضطر معظمها عن الصدور ، الا الذي يستطيع ان يجد ممولا ..! .

ولا يبدو ان الحكومة معنية بمصير هذه الصحف واصحابها والعاملين فيها . الثاني : ان القانون توسع في العقوبات ، ورفع من الغرامات الى درجة غير مسبوقة ، والى مستوى لم يفرض حتى في اكثر ايام الاحكام العرفية ظلاما .

فعلى صعيد التوسع في العقوبات ، جاءت المادة اربعون وفقراتها الاحدى عشر ، لتضرب نطاقا من المحرمات حول كل القضايا التي يمكن ان تخوض فيها الصحافة . فقد منع القانون نشر كل المقالات والاخبار التي :

١ ــ تمس بالملك او الاسرة الحاكمة .

٢ ــ تتعلق بالقوات المسلحة الاردنية ، او الاجهزة الامنية ، الا اذا اجيز نشرها ، من المرجع المختص فيها ، او الناطق الرسمي باسم الحكومة . وقد علقت صحيفة العرب اليوم على هذا النص بقولها : « لان نشر خبر يتعلق برقيب سير ــ دون اذن مسبق ــ يشكل جريمة «المادة ٤٠/٢» .

٣ ــ تشتمل على تحقير احدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور .

٤ ـ تسيء الى الوحدة الوطنية ، او تحرض على ارتكاب الجرائم او زرع الاحقاد او بذور الكراهية والشقاق والتنافر بين افراد المجتمع .

٥ ــ تسيء الكرامة الافراد او حرياتهم الشخصية او الاضرار بسمعتهم .

٦ ـ تتضمن تحقيرا او تشهيرا او ذما برؤساء الدول العربية او الاسلامية او الصديقة ، او تعكر صلات المملكة بالدول الاخرى ، شرط المعاملة بالمثل .

٧ ـ تروج للانحراف ، وتؤدي الى فساد الاخلاق .

٨ـ تتضمن معلومات كاذبة او اشاعات تؤدي الى المساس بالمصلحة العامة ، او باجهزة الدولة والعاملين فيها .

٩ ـ تشتمل على وقائع حكومية ذات طبيعة مكتومة .

١٠ ــ تؤدي الى زعزعة الثقة بالعملة الوطنية .

ان هذه البنود تشمل كل نواحي الحياة الوطنية ، وهي عامة الى درجة ، يمكن ان تطبق على كل مقال او دراسة او كتاب ، لم يفرض مؤلفه رقابة مسبقة على نفسه ، وبهذا لم يبق للصحافة سوى نشر اخبار الحكومة واخبار الرياضة والنجوم والوفيات .

وقد جاء البندان ٩ ، ١٠ ليكرسا السرية المطلقة لوقائع الجلسات السرية لمجلس الامة ووثائق الحكومة السرية . وهو ما يؤكد الحرص على السرية الى درجة الخوف الشديد . وهو ما تكرسه الاحكام العرفية ، ولا تتشدد فيه النظم الديمقراطية الى هذا الحد .

ولقد قررت الحكومة ، بالاضافة الى هذا كله ، ان يشترك مالك الصحيفة ، او ملاكها ، في المسؤولية الجزائية «المادة ٤٦ / ٥ ب» ، زيادة على مسؤولية رئيس التحرير والكاتب . وهذا يعني ان رأس المال مطالب بعدم المشاركة في تمويل الصحف غير الملتزمة بسياسة الحكومة .

اما التشدد في العقوبات ، واشهار سيف الغرامات فلا يحتاج الى تقديم . ولقد ربطت المادة ٤٦ / أ التنفيذ بمحكمة البداية «وفقا لصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في كل من قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات المعمول بها ، على ان تعطي المحكمة جميع القضايا المطبوعات التي تقدم اليها صفة الاستعجال » .

ان قارئ القانون يلمس انه قد تعمد التهويل على الصحافة والصحافيين ، واحاطة العمل الصحافي والصحافيين والاحزاب والصحافة الحزبية بروادع تجعل مناقشة اي قضية محفوفة بمخاطر كبيرة .

ملاحظات ختامية : ان احزاب المعارضة التي درست القانون ، ترى من الضروري ان تسجل ما يلي

اولا : ان القانون غير دستوري ، لانه لم يقر في المجلس النيابي الذي لم تنته ولايته بعد ولان تعجل الحكومة في اصداره غير مبرر ، وان الحكومة التي اصدرته حكومة انتقالية لم م تحظ بثقة مجلس النواب .

ثانيا : ان القانون يتناقض مع الحريات التي كفلها الدستور .

ثالثا : ان القانون يلغي المكتسبات التي تحققت منذ ١٩٨٩ ، التي مكنت الصحافة من ان تقوم بدورها الوطني ، رغم ان نقد بعض الممارسات التي يوجد مثيل لها في كل صحافة دول الديمقراطيات الغربية .

رابعا : ان القانون جزء من مسلسل لم يستهدف الصحافة فقط ، بل استهدف الحياة السياسية كلها . وقد بدأ باصدار قانون الصوت الواحد للناخب الواحد بعد انتهاء دورة المجلس السابق ، وبالطريقة عينها .

وترى احزاب المعارضة ان هناك سياسة حكومية تستهدف الاستخفاف بمجلس النواب ، وممارسة اصدار القوانين بطريقة عرفية واذا كان قانون المطبوعات استمرارا لقانون الصوت الواحد ، فان هناك قوانين اخرى ستصدر ، ولا يستبعد ان يصدر قانون جديد مؤقت لتنظيم الحياة الحزبية يهدف القضاء عليها كذلك .

خامسا : ان هذه السياسة كلها ، مرتبطة بمأزق ما يسمى «عملية السلام» وبانزعاج حكومة العدو الصهيوني ، من المعارضة المتزايدة لاتفاقيتي وادي عربة واوسلو ، كما هي مرتبطة بتطوير العلاقات مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، في الوقت الذي تظهر فيه حكومة الولايات المتحدة تبنيا متزايدا لسياسة العدو الصهيوني ودفاعا عنها .

سادسا : تزعم الحكومة انها اصدرت القانون لمعالجة القضايا الاخلاقية في الصحف مع العلم في قانون العقوبات من المواد ما يكفي لمعالجة ذلك ، لكن الحكومة لم تطبق القانون المعمول به وهذا ما كانت تنصب عليه مطالبات النواب وقطاعات اجتماعية مختلفة . وما يبث بالتلفزيون الرسمي من الصور والافلام يدل على مدى جدية الحكومة بالحرص على الاخلاق العامة .

اصرار على اسقاط القانون .

ولذلك فان لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية اذ تتعهد بمواصلة العمل لاسقاط هذا القانون فانها تعلن ما يلي :

١ ــ الدعوة الى مؤتمر وطني اردني في اقرب فرصة يضم احزاب المعارضة والنقابات المهنية وكتلة المعارضة في مجلس النواب والشخصيات الوطنية المستقلة ، وقد اتخذت خطوات جدية لتحقيق هذه الغاية . ان هذا المؤتمر يستهدف توحيد المعارضة المنظمة والشعبية على برنامج عمل وطني للانقاذ .

٢ ـ تحيي لجنة التنسيق العليا الجهود التي تبذلها النقابات المهنية وتعلن الوقوف الى جانبها وتؤيد القرارات التي اتخذتها وستتخذها في اطار مجابهة هذا القانون كما تؤيد وتدعم كتلة المعارضة النيابية في مجلس النواب وتشدد على ضرورة التنسيق بين هذه الاطراف الثلاثة والمستقلين وتهيب بمختلف مؤسسات المجتمع المدني وابناء شعبنا كافة لاعلان مواقفها ضد هذا القانون والى الوحدة من اجل الحفاظ على المكتسبات التي تحققت حتى الآن والدفاع عن حقوق الشعب وصيانة حرياته العامه .

٣ ــ تعيد احزاب المعارضة الوطنية الاردنية التأكيد على مواقفها المعلنة من الانتخابات النيابية من حيث ان الاصل في العمل السياسي هو المشاركة بالانتخابات النيابية وان اي اتجاه لمقاطعتها تتحمل الحكومة مسؤولية تغذيته وتقديم المزيد من عناصر التشكيك بنزاهتها ولذلك فان احزاب المعارضة تهيب بالمواطنين جميعا ورغم كل الظروف الى التقدم للتسجيل في جداول الناخبين للحفاظ على حقوقهم الوطنية والدستورية .

٤ ـ وجهت لجنة التنسيق العليا مذكرة الى دولة رئيس الوزراء تطلب فيها الغاء هذا القانون المؤقت ، وهي بصدد اتخاذ خطوات اخرى ستعلن عنها في حينه .. خصوصا وان صحف احزاب المعارضة سوف تتوقف عن الصدور حتما في شهر آب المقبل بعد انتهاء مهلة الشهور الثلاثة الواردة في القانون ، ولقد بدأت تطبيقات القانون باعتقال رئيس تحرير صحيفة الاهالي في ٢٢/٥/١٩٩٧ وايداعه سجن الجويدة على ذمة التحقيق .

٥ ـ تستنكر احزاب المعارضة الاجراءات القمعية التي استخدمت ضد الصحفيين الذين ارادوا ان يعبروا عن رأيهم في الاعتصام امام مجلس الوزراء ، وهي اذ تحيي جهودهم فانها تدعم نقابة الصحفيين وتطالبها بتصعيد اجراءاتها حتى يسقط هذا القانون الجائر بحقهم وحق صحفهم وحقهم المقدس في العمل . واخيرا فاننا نقول للحكومة من هنا بانه خير للوطن وامنه واستقراره ان يعبر الناس عن آرائهم من ان يضطروا للتعبير عنها بوسائل اخرى .

آراء حول قانون المطبوعات والنشر ..

متابعة / مسلم الدرابيع

اثار قانون المطبوعات المؤقت الجديد ردود فعل رافضه ومستنكره كونه وجه ضربه قاسيه للحريات ووضع مسمارا في نعش الديمقراطية

الاهالي التقت عدداً من الفعاليات السياسية والحزبيه لتستجلي رأيهم حول هذا القانون واخطاره

الدكتور لبيب قمحاوي .

من المؤسف ان تلجأ الحكومة الى سن قوانين مؤقتة تهدف الى الاعلان عن نواياها التنصل امام الديمقراطية هذا ولقد اساءت الحكومة الى التحول الديمقراطي ضمن اتجاهين .

الاول :ـ الوسيلة التي لجأت اليها الحكومة لمعالجة هذه القضية بدون احترام النهج الديمقراطي كذلك اعتبار هذا العمل انجازا حضاريا حسب قولها ـ اما الاتجاه الثاني فهو ان الحكومة تعلم جيدا ان سقف الحريات متدني ولم تستطيع رفع هذا السقف وعملت على ادخال هذا القانون وتمريره ضمن السقف المتدني لهذا فان هذا القانون يعتبر مانعا سياسيا عن التعبير عن الراي بحرية .

فؤاد دبور

نائب الامين العام لحزب البعث العربي التقدمي الاردني :

لقد جاء قانون المطبوعات والنشر والتعديلات عليه في ظل اوضاع داخلية تمر بها البلاد تتسم بتتابع اصدار قوانين مؤقتة ـ تخدم توجهات الحكومة . مثل قانون الانتخاب وقوانين اخرى تتعلق بقضايا اقتصادية وكان آخرها قانون المطبوعات والنشر ـ بالرغم من وجود البرلمان الذي ما زال قائما مما يدل على ان الحكومة ترتب اوضاعها الداخلية لخدمة اهداف هي تريدها بمعزلة عن البرلمان وعن الجماهير والقوى السياسية والشعبية صاحبة المصلحة الاساسية والتي تعتبر اصلا هي الاساس للمجتمع المدني والذي كان يجب ان يشارك هذا المجتمع بصياغة هذه القوانين لا ان تفرض عليه.

زياد ابو غنيمة .

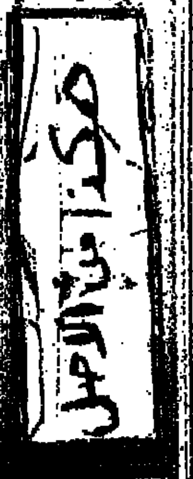
قد لا ازيد شيئا جديدا اذا قلت ان قانون المطبوعات الجديد الذي اصدرته الحكومة في ظلمات الليل تتوارى خجلا امام عرفيته كل قوانين المطبوعات السابقة في الاردن بما فيها قوانين الجنرال كلوب باشا الضابط البريطاني وكان على الحكومة ان توفر على المواطنين هذه المفاجآت التي تعمل على سنها بين الحين والآخر تحت اسم قوانين مؤقتة بعيدة عن كل شيء اسمه حضارية . لهذا اقترح على الحكومة ان تقوم باجبار كل مواطن على منح الحكومة وكالة عامة تتصرف من خلالها وبموجبها في كل الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي كل ما تشتهي الحكومة ـ لهذا فاذا كانت هذه الحكومة فعلا حريصة على هذا البلد عليها ان تعود عن هذا القانون لان الرجوع عن الخطأ فضيلة والتمادي فيه نقيصه ونرجو لحكومتنا التي اعارضها ان تختار ما بين النقيصة والفضيلة واتمنى ان تختار الفضيلة .

بهجت ابو غربية

عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع :

ان قانون الانتخاب المؤقت الجديد عدوان صارخ على حرية العقول والكتاب والنشر تمتد آثاره الى جوانب عديدة من حقوق الانسان والحريات العامة بما في ذلك حق الانتخاب . يكابر من يقول ان الانفراج الديمقراطي النسبي الذي اسقط وزارة وسمح بتشكيل الاحزاب لم يكن نتيجة هبة الجنوب والتطور الاجتماعي في الاردن ــ ولذا كان من المتوقع ان يجري التراجع عن ذلك الانفراج شيئا فشيئا الى ان تعود البلاد الى الحكم العرفي الذي استمر في الاردن اكثر من ثلاثين سنة لاسباب معروفة ولا زالت قائمة وقد تضخمت بعد عقد معاهدة وادي عربة .

ولذا فان قانون المطبوعات يعتبر حلقة من مسلسل مسيرة التراجع هذه الديمقراطية ومن قبله قانون الانتخاب ـ الصوت الواحد ـ ويبدو ان الحكومة مصرة على السير الى آخر الشوط وعدم التراجع وهذا يعني ايضا اجراء الانتخابات النيابية في ظل هذا القانون الذي لن يوفر ما تتطلبه الانتخابات النيابية من حرية القول والكتابة .



شارون يطرح خطة للسيطرة على مصادرة المياه الفلسطينية

الخطة تدعو الى ابقاء ٥٠٪ من اراضي الضفة تحت سيطرة اسرائيل

كشفت مصادر اسرائيلية وثيقة الاطلاع النقاب عن مخطط اسرائيلي وثيقة الاطلاع النقاب عن مخطط اسرائيلي يستهدف فرض سيادة اسرائيل على مصادر موارد المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية .

وجاء في تقرير خاص اعده الصحفي والمعلق العسكري الاسرائيلي المعروف زئيف شيف ونشرته صحيفة «هآرتس» العبرية في عددها الصادر امس ان هذا المخطط المطروح للدراسة حاليا من جانب الحكومة الاسرائيلية قدم في نطاق اقتراح مفصل عرضه وزير البنية التحتية ارييل شارون «ليكود» على رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ، وذلك خلال نقاش داخلي جرى على مستوى وزاري تناول ما وصف بمصير مصادر اسرائيل المائية في الضفة الغربية ، وكي تتفادى اسرائيل في المستقبل ازمة مياه خطيرة محتملة .

ويعرض شارون في نطاق اقتراحه ان تضمن اسرائيل للفلسطينيين مقابل ذلك زيادة ملموسة في كمية المياه البلدية المستهلكة ومساواتها بالاستهلاك المتوسط الاعلى في اسرائيل بمعنى رفعها من ٣٥ مترا مكعبا للفرد سنويا الى ١٠٠ متر مكعب .

وحسب خطة شارون المقترحة فانه سيتعين على الفلسطينيين التعهد في نفس الوقت ببناء منشآت لتطهير المياه العادمة وشبكات صرف « مجاري » في مناطق السلطة الفلسطينية حتى لا تتلوث مصادر المياه ، ولتتوفر لديهم مياه اضافية لاغراض الري الزراعي .

ويقول زئيف في تقريره ان نزاعا تدخلت فيه الولايات المتحدة الامريكية قد نشا على هذه الخلفية ، وذلك بسبب رفض وزارة البنية التحتية في الحكومة الاسرائيلية تنفيذ اتفاق تم التوصل اليه مع حكومة رئيس الوزراء السابق اسحق رابين التزمت اسرائيل بموجبه بالسماح للفلسطينيين بحفر ثلاث ابار لضخ المياه في مخزون المياه الجوفية الرئيس الى الجنوب من بيت لحم .

وكان هذا الاتفاق احرز في نطاق اتفاق اوسلو ، حيث قررت حكومة الولايات المتحدة استنادا الى ذلك تحويل مبلغ ٤٦ مليون دولار لتنفيذ حفر الآبار الثلاث .

ويقول خبراء الشركة الامريكية انه في ضوء موافقة اسرائيل على حفر بئرين صغيرين فقط قبل الثالث الاكبر بالقرب من مستوطنة «تقوع» جنوب بيت لحم فانه لا توجد امكانية للشروع بحفر البئرين الآخرين .

وكانت وزارة البنية التحتية في الحكومة الاسرائيلية الحالية اضافت مؤخرا شرطا لموافقتها على حفر الآبار وهو ربط الشروع بحفرها بعرض خطط لشبكة مجاري لنفس المنطقة من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية .

ويقول «شيف» انه في ضوء مماطلة اسرائيل في تاخير تنفيذ خطة حفر الآبار ، والتي ادت الى تاخير خطة المساعدات الامريكية للفلسطينيين ، فقد اجتمع السفير الامريكي في تل ابيب مارتين انديك مؤخرا لهذا الغرض مع وزير البنية التحتية ارييل شارون .

وبحسب نفس التقرير فقد جرى قبل بضعة اشهر اول نقاش سري في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي حول خطة شارون لضم مناطق الموارد المائية في الضفة الغربية .

وقد شارك في جلسة النقاش عدا الرئيس الوزراء نتنياهو والوزير شارون وزيرا المالية دان مريدور والزراعة رفائيل ايتان ، اضافة الى عدد من الخبراء الاسرائيليين ، وكارضية لهذا النقاش عرض شارون وثيقة ملخصة اعدها رئيس سلطة المياه الاسرائيلية ماثير بن ماثير .

ويقول زائيف شيف ان المغزى السياسي لخطة شارون في حال تنفيذها يعني ان اسرائيل ستعيد للفلسطينيين في نطاق اتفاق الحل النهائي مع السلطة الفلسطينية اقل من ٥٠٪ من مساحة اراضي الضفة الغربية .

وبمعزل عن الاعتبارات والتبريرات العسكرية تؤكد خطة شارون على وجوب ابقاء مناطق واسعة تحت سيادة اسرائيل بحجة حماية مصادرها المائية . ومن ناحية رسمية فان خطة شارون تتحدث فقط عن ابقاء مناطق واسعة تحت سيادة اسرئيل بحجة حماية مصادرها المائية ، ومن ناحية رسمية فان خطة شارون تتحدث فقط عن ابقاء مصدر الصلاحيات والمسؤولية عن مصادر المياه في يدها في اطار التسوية الدائمة .

ولكن المغزى السياسي الحقيقي لهذا الامر كما يقول «شيف» هو ان اسرائيل ستبقي في يدها واحدا من اهم ابرز معالم السيادة في الاراضي الفلسطينية لا سيما ان اقتراح شارون يتحدث ايضا عن احتفاظ اسرائيل بسلطتها على مصادر المياه في المناطق التي ستنقل الى السلطة الفلسطينية في اطار الحل النهائي .

ويبدي شارون على الاكثر استعداده لتقاسم ادارة مصادر المياه في مثل هذه المناطق بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية على ان تبقى المرجعية والصلاحية المطلقة على هذه المصادر في يد اسرائيل .

ويقول شارون لا يعقل ان تضطر اسرائيل لطلب موافقة او اذن من السلطة الفلسطينية من اجل مد ماسورة مياه لمستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية . ويؤكد الوزير الوزير الاسرائيلي نفسه على ارتباط اسرائيل بمصالح الضفة الغربية وفي مقدمتها المصادر المائية . مشيرا الى ان هذه التبعية ستزداد اكثر لدى تنفيذ اسرائيل لالتزاماتها بتزويد الاردن بكميات كبيرة من المياه .

وفي هذا السياق يشير زئيف شيف في تقريره الى انه منذ تعين شارون وزيرا للبنية التحتية في حكومة نتنياهو فقد اسدل الستار كليا على خطة الفصل التي قرر رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق اسحق رابين تطبيقها في مجال تزويد المستوطنات اليهودية بالمياه على نحو منفصل عن تزويد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مما يشير الى اعتزام حكومة نتنياهو اخذ خطة شارون المقترحة في الاعتبار في اطار التسوية الدائمة

ردا على قرار السلطة الفلسطينية بحظر بيع الاراضي لليهود

اميركا تهدد بحجب المساعدات .. واسرائيل تشتكي للامم المتحدة !

اثار القرار الذي اتخذته السلطة الفلسطينية بحظر بيع الاراضي لليهود واعتبار ان بيع الاراضي بمثابة خيانة وطنية استياءا عاما في الاوساط الرسمية الاميركية والاسرائيلية .

ردود الفعل الاولية التي صدرت عن المستوطنين الاسرائيليين تمثلت في البيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء «النتن ياهو» والذي جاء فيه بان «قرار الحظر عنصري في جوهره وينطوي على مناهضة السامية» ، مؤكدا بان اسرائيل سترفع شكوى الى لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان للاحتجاج على قرار السلطة الفلسطينية بتطبيق عقوبة الاعدام على من يبيع الاراضي للاسرائيليين وللحصول على توصية من اللجنة تقضي بالغاء العقوبة ومن جهته استنكر الناطق الرسمي بلسان البيت الابيض قرار الحظر وعقوبة الاعدام التي وعدت سلطة الفلسطينيين بتنفيذها واصف اياه بالحكم الجائر واللانساني داعيا السلطة بالتراجع عنه ونزع الصفة السياسية عن بيع الاراضي واعتبارها كغيرها من الاعمال التجارية عملا مشروعا ، مؤكدا بان الادارة الاميركية ستبادر الى قطع المساعدات عن سلطة الحكم الذاتي في حالة تطبيقها بقرار الحظر وفي القدس ذكر مراقبون غربيون بان الموقف الاميركي الاسرائيلي تجاه قرار حظر بيع الاراضي لليهود لا ينسجم مع القوانين والانظمة الاسرائيلية التي تحظر بيع الاراضي «الاسرائيلية» للاجانب وقال المراقبون انه من الصعب اطلاق صفة العنصرية والتمييز العرقي على قرار الحظر الفلسطيني في الوقت الذي لا تتورع فيه حكومة النتن ياهو ومن سبقتها في الحكم على مصادرة الاراضي العربية واصدار قوانين تمنع بيع الاراضي للعرب الفلسطينيين

باعتراف مدير الرقابة والتفتيش

سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود متورطة في عمليات فساد مالي كلفتها على الخزينة العامة ٣٢٦ مليون دولار .

كشف مدير الرقابة والتفتيش في سلطة الحكم الذاتي في تقرير مفصل في ٦٠٠ صفحة ان المؤسسة تقدر الاموال التي تم هدرها او استخدمها وزراء وبعض اركان سلطة الحكم الذاتي بقصد الاثراء الشخصي قد بلغت في عام ١٩٩٦ لوحده ٣٢٦ مليون دولار وتزامن نشر هذا التقرير مع انتقادات وجهها اعضاء في المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية اتهموها فيها بانها تبدد الاموال التي تجبى من دافعي الضرائب الفلسطينيين او يتم الحصول عليها من الدول المانحة في اقامة فلل واقتناء سيارات لكبار المسؤولين الفلسطينيين .

وتاكيدا لهذه الانتقادات فقد ذكر مدير الرقابة السيد جرار القدوة لمراسل رويترز ان مبلغا يتراوح ما بين ٤٥ الى ٥٠ مليون دولار من عوائد الجمارك على السيارات قد اضاع على الخزينة العامة نتيجة اعفاء وزراء السلطة والمحسوبين عليها من الرسوم الجمركية المتوجبة الدفع على سيارات يقتنونها ، اضافة لذلك فقد تم توجيه مبلغ ٦٧ مليون دولار للتوظيف في مجالات لا علاقة لها لا بالخدمات او بالمشاريع التي تقوم سلطة الحكم الذاتي بتنفيذها دون ان يذكر اسماء المسؤولين ، المستفيدين منها او يحدد المجالات التي وظفت فيها .

بقية راي الاهالي

ان ما هو مستغرب لدى المواطنين هو منهج الفرض المعلن ضد الارادة الشعبية والرأي العام بحيث ان المواطن لا يجد من يدافع عن هذا النهج حتى في من قبل اطراف الموالاة نفسها . ويتساءل المواطنون ما الذي جرى ؟! ولأي هدف !! بما في ذلك تجاوز مجلس النواب الذي لم تنته ولايته الدستورية بعد ، وكأنه احيل على الاستيداع دون علم أو طلب او مبرر خصوصا وان الحكومة تستطيع ان تمرر اي قانون عبر هذا المجلس الموالي لها . ولماذا تقوم الحكومة باستخدام اسلوب «الصدمة» للرأي العام . . الصدمة تلو الصدمة !!!

نحن في حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» لنا رأي واهم ما كله ينطلق من انه لم يعد بإمكان الحكومة تضليل الرأي العام او تزييف الارادة الشعبية . . فالعقل الاردني قد نضج الى درجة بات عندها محتفظا بتوازنه وقدرته على الحكم الصحيح

لاجئو مخيم اربد «الجليل»:

لا بديل عن العودة وحق تقرير المصير

اربد : سهير ابو رواق .

كيف يرى اللاجئون حلا لمسائلهم الوطنية ؟؟ وكيف يمكن الدفاع عن حق العودة وهم على ابواب مفاوضات الحل النهائي ؟؟ سؤال استطلعت به «الاهالي» الرأي العام لعدد من الفعاليات من لاجئي مخيم اربد «الجليل» .

رئيس نادي الجليل الدكتور زياد الاعرج / رئيس نادي الجليل وعضو مجلس بلدي اربد قال : ان حق العودة امر لا يجوز المساس به على قاعدة القرار الدولي «١٩٤» ، وعلينا ان نعي غطرسة اليهود والحماية الامريكية لهم وان لا نتنازل امام اي ضغوطات او تكتيكات ضارة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولا بديل عن فتح ابواب العودة للجميع دون استثناء .

معاهدات التسوية حبر على ورق

الصيدلي بسام سباعنة / امين صندوق لجنة تحسين المخيم يقول : «ان كل فلسطيني يحلم بالعودة واستعادة الهوية المسلوبة ومعاهدات التسوية ستبقى حبرا على ورق ما دام الشعب الفلسطيني يرفضها وانا شخصيا ارفض التعويض تحت اي مسمى لان الوطن لا يباع .

الحل هو العودة

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ورئيس لجنة برنامج دراسات اللاجئين والنازحين في جامعة اليرموك الدكتور زهير الصباغ قال : «في ظل مفاوضات الحل النهائي فالحل لمسالة اللاجئين في ممارسة حقهم في العودة هو فتح باب العودة لجميع الفلسطينيين «١٩٤٨–١٩٦٧» دون استثناء وعلى اسرائيل ان ترضخ للقرارات الامم المتحدة وان تكون هناك لجنة دولية علمية حيادية تقوم على تحديد مستحقي مسالة التعويضات وتضع اسس دقيقة لانصاف اللاجئين والنازحين دون تمييز او انتقاص .

حق العودة للجميع بدون استثناء

المختار ابو عودة كلش / احد وجهاء المخيم يقول : «لا بد من عودة جميع اللاجئين والنازحين وللاسف فان اسرائيل لا تعترف الا بجزء من نازحي ١٩٦٧ ولاسباب انسانية ، وهذ انتهاك لحقوق فلسطينيي ١٩٤٨ وتفتيت لوحدة الشعب الفلسطيني ، وينبغي ان تتوحد الامة العربية لنصرة الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوله كاملة .

جنرالات الجيش التركي ينفذون مخططا اميركيا لسلخ كردستان العراقية وتسليم حقولها النفطية الى الاحتكارات الاميركية .

واصلت القوات التركية المدنية تقدمها داخل كردستان العراقية متجاهلة بذلك الموقف العربي والدولي المندد بالغزو والداعي الى عودة القوات التركية الغازية الى داخل الاراضي التركية ونقلت الصحف التركية من مصادر عسكرية تركية موثوقة ان توغل القوات التركية في شمال العراق قد تعدى الثلاثين كيلومتر وان بعض النقاط العسكرية التي تم اقامتها هناك لا تبعد عن القوات العراقية خمسة كيلومترات واكدت هذه المصادر بان مرابطة القوات التركية سوف تستمر لفترة قد تمتد الى بداية فصل الشتاء القادم او ربما حتى يتسنى لها القضاء على ما تسميه «بؤرة الارهاب» في المنطقة والتي تغذيها وتدعمها عناصر حزب العمال الكردي بالتنسيق والتعاون مع قوى كردية محلية ودول مجاورة .

ومن جهة اخرى نددت الصحف العراقية بالغزو التركي للاراضي العراقية مطالبة الدول العربية باتخاذ اجراءات فورية لرفع الحصار عن العراق لانه بدون ذلك يتعذر التصدي للغزو . واعادة السيادة العراقية الى شمال الوطن .

وفيما ادعت الجهات الرسمية التركية ان توغل قواتها داخل الاراضي العراقية يستهدف القضاء على قواعد حزب العمال الكردي وانها ستعود الى ثكناتها داخل الاراضي التركية فور الانتهاء من مهمتها .

استبعد مراقبون ومحللون سياسيون غربيون بان يكون هذا هو الهدف الرئيسي للغزو التركي مرجحين عملية وجود مخطط توسعي يرمي الى سلخ منطقة كردستان العراقية الغنية بحقولها النفطية وخاصة في محافظة كركوك وضمها الى تركيا ومما يعزز من صحة هذه التحليلات ان الرئيس التركي ديميريل قد صرح في وقت سابق بان حدود تركيا التاريخية تمتد الى منطقة الموصل . ولاحظ المراقبون ان الغزو التركي قد تم التمهيد له باتصالات اجراها رئيس اركان الجيش التركي في الاسابيع الماضية مع قيادات عسكرية امريكية تناولت الوضع في كردستان العراقية اتبعها فيما بعد بزيارة للقدس حيث التقى هناك بعدد من المسؤولين العسكريين الاسرائيليين وتباحث معهم حسب الرواية الرسمية في الشؤون العسكرية التي تهم البلدين ويعتقد المراقبون بان المباحثات قد تناولت ما هو اهم من ذلك حيث تركزت على الدور الذي يتوجب على القوات الاسرائيلية القيام به في حالة وقوف القوات السورية الى جانب العراق في التصدي للغزو التركي ويعتقد المراقبون ان رئيس الاركان التركي قد تلقى تاكيدات من نظيره الاسرائيلي بان الجيش الاسرائيلي المرابط على الجبهة الشمالية لن يقف مكتوف الايدي تجاه اي توجه سوري لتنحية القوات السورية على امتداد الحدود المتاخمة لكل من تركيا وكردستان العراقية او القيام بعمليات عسكرية مشتركة مع القوات العراقية لاعادة السيادة العراقية لمنطقة كردستان التصدي للقوات التركية الغازية ولاحظ المراقبون ان توغل القوات التركية داخل الاراضي العراقية والاعلان عن مرابطتها هناك لفترة طويلة قد تزامن مع اشارات صدرت عن الادارة الاميركية اكدت في سياقها انها ستتحفظ على القرار بتصدير النفط لقاء الغذاء والدواء لدى المطالبة بتجديده الشهر القادم لستة اشهر اخرى كما اوعزت للسلطات العسكرية التركية بايقاف امدادات الغذاء الواردة من السوق التركي باتجاه الموصل .

مما يؤكد بان الادارة الاميركية تسعى لدعم الغزو التركي لشمال العراق وتكريس وجوده هناك عبر تعميق ازمة العراق وتعميق متاعب العراق الاقتصادية بما لا يمكنه من القيام بدور مؤثر وفعال في التصدي للغزو التركي وحماية حقول النفط في كركوك التي اصبحت على مرمى المدفعية التركية ، وهي حالة مطلوبة وفق التقدير الاميركي للاطاحة بالحكم الوطني في العراق واعادته الى الحظيرة الاميركية

مما يؤكد بان الادارة الاميركية تسعى لدعم الغزو التركي لشمال العراق وتكريس وجوده هناك عبر تعميق ازمة العراق الاقتصادية بحيث لا تكون السلطة قادرة على التصدي للعدوان .



الاهالي
المشرف العام
سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول
اسامة الرنتيسي



